مؤسسة الملك خالد
KING KHALID FOUNDATION

آفاق القطاع غير الربحي

تقرير منتصف الطريق

2023م

آفاق القطاع غير الربحي

تقرير منتصف الطريق

2023م

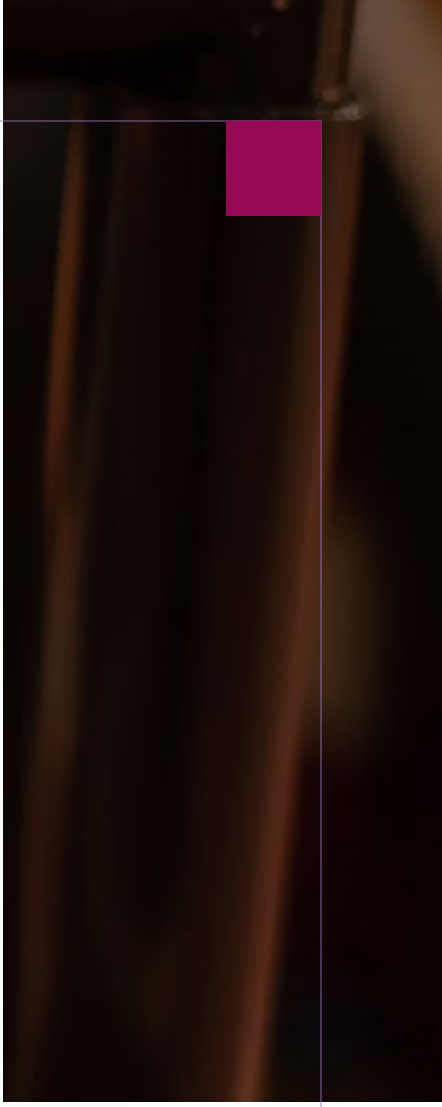

محتوى التقرير

الافتتاحية
4

الانطلاقة
6

المال
18

الناس
26

الأثر
40

السمعة
56

الطموح
62

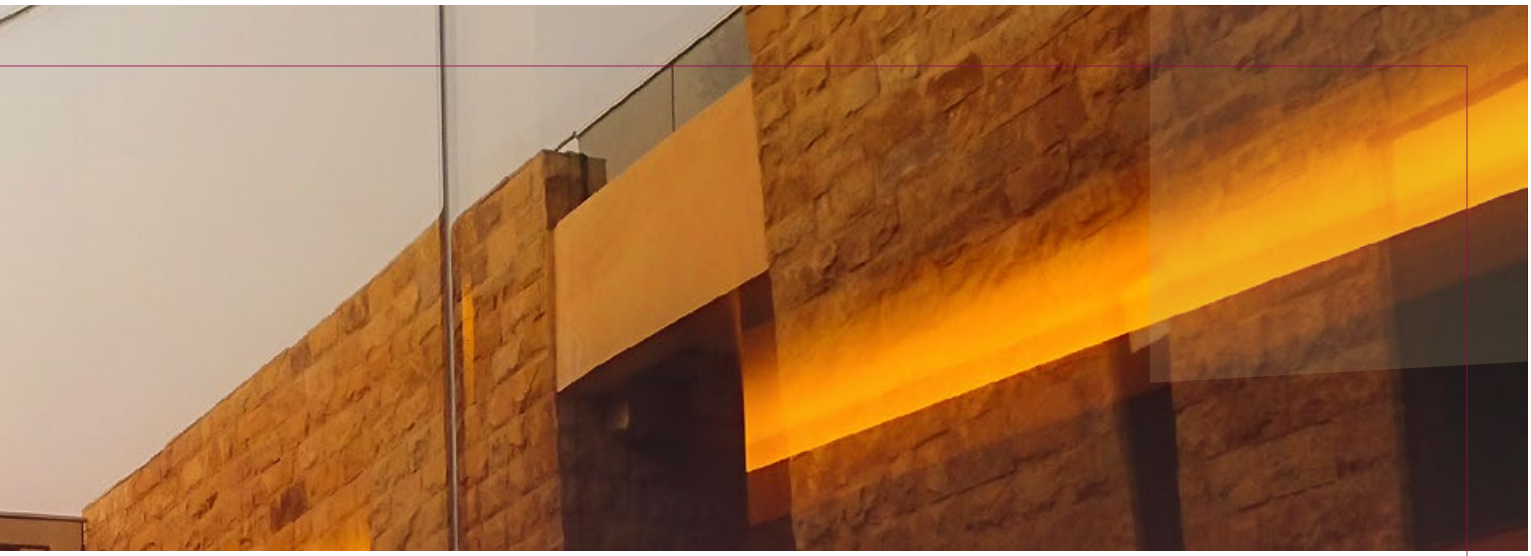

الافتتاحية

تطلق مؤسسة الملك خالد كل عامين تقرير آفاق القطاع غير الربحي، وهو التقرير المرجعي لحالة القطاع غير الربحي وبياناته وأنشطته ومستوى مساهمته التنموية. ويصادف الإصدار الثالث للتقرير هذا العام مرور 7 سنوات من عمر رؤية المملكة 2030؛ الخطة الوطنية الأولى التي أولت اهتماماً استراتيجياً بالقطاع غير الربحي ووضعت مستهدفاً خاصاً لنمو مساهمته الاقتصادية من أقل من 1% إلى 5% بحلول عام 2030 -بإذن الله-. وتقف النسخة الثالثة من التقرير على منتصف طريق تحقيق رؤية المملكة 2030، وتحتفي بالنمو التاريخي الذي يشهده القطاع غير الربحي من حيث عدد منظماته، مروراً بازدياد أعداد المتطوعين، حيث نمى عدد المنظمات غير الربحية خلال الأعوام الماضية بمعدل 424%، مما يجعله في مقدمة القطاعات نمواً.

تقرير آفاق
القطاع غير الربحي 2018

تقرير آفاق
القطاع غير الربحي 2021

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ويقف التقرير على مراحل تشكل القطاع غير الربحي منذ الستينات الميلادية، حيث يظهر التقرير القفزات التي يشهدها القطاع على إثر الممكنات التنظيمية والتشريعية، مروراً بإصدار لائحة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ثم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف قبل 7 سنوات، وانتهاء بإعادة تنظيم أوجه الرقابة على القطاع غير الربحي من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وإيكال اختصاص الرقابة المالية والإدارية له وإنشاء وحدات الإشراف الفني لدى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتطوير أوجه التكامل مع الشركاء غير الربحيين في العملية التنموية الوطنية. وقد أصبح من المواتي مراجعة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإطلاق نظام جديد للمنظمات غير الربحية، يعنى بجميع كيانات القطاع غير الربحي ويسمح بمزيد من النمو المطلوب لتحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030 للوصول لمساهمة 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب تقديرات مؤسسة الملك خالد، فإنه يجب على القطاع غير الربحي أن ينمو بنسبة ما بين (17% إلى 18.5%) سنوياً في السبع سنوات القادمة؛ حتى تحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030، وعلى النشاط التطوعي أن ينمو ليصل لقرابة 41 مليار سعودي كقيمة اقتصادية، لتصل مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بانتهاء فترة الرؤية إلى ما يقارب 250 مليار ريال سعودي.

ويقدم التقرير هذا العام تصورات جديدة حول محركات القطاع غير الربحي، حيث تناول التقرير قيام القطاع غير الربحي بتشغيل سلسلة أثره بواسطة أكثر من 1,700,000 عامل ومؤسس وعضو ومتطوع، قامت جهودهم مجتمعة بتوفير الحراك اللازم لخدمة المستفيدين الأشد الحاجة والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية والعالمية. ويقدم التقرير تحليلاً مفصلاً لأوجه الأثر الذي يقدمها القطاع غير الربحي، حيث يرصد مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرامجه التنفيذية، بالإضافة إلى تقديم تحليل لمساهمة القطاع في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. وينتهي التقرير برسم ملامح الطموح للسبع سنوات القادمة وحتى تحقيق رؤية المملكة 2030، مدفوعة بحجم النمو التاريخي للقطاع غير الربحي وتعاظم آثاره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. حيث تقترح مؤسسة الملك خالد خمس توصيات عملية بهدف إحكام الحوكمة على القطاع غير الربحي وزيادة فرص تمكينه بالشراكة مع القطاعات الأخرى، وزيادة معدلات التوظيف والمشاركة فيه، وتحقيق المساهمة الاقتصادية المرصودة له.

الانـطـلاقـة

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في المملكة حسب سنة التأسيس
(لا يشمل باقي أشكال المنظمات غير الربحية)

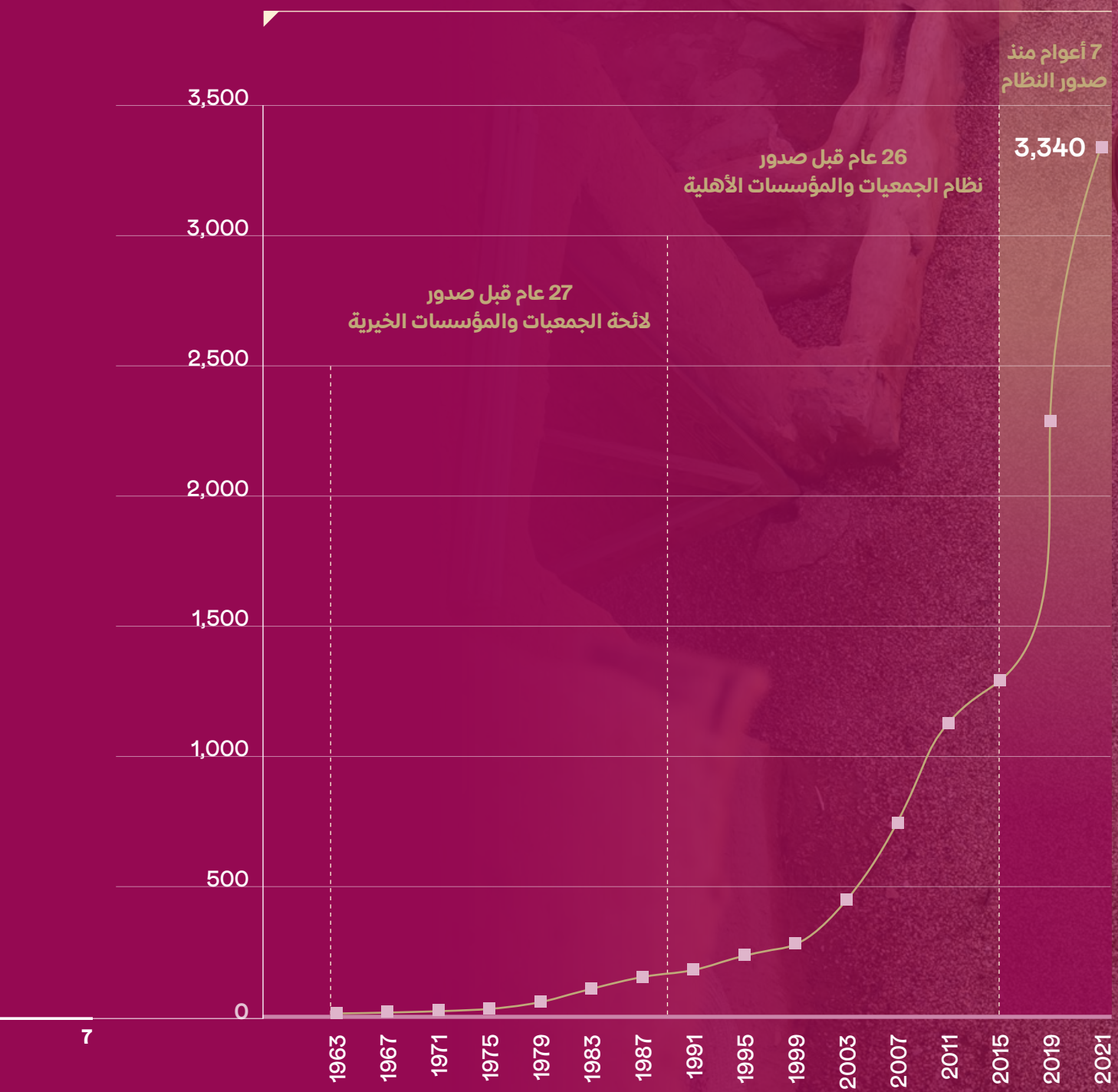

نمى القطاع غير الربحي السعودي في العصر الحديث من عدد منظمات غير ربحية لا يتعدى أصابع اليد الواحدة فور انطلاق السجل الرسمي لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (حينها) إبان تأسيسها في النصف الأول من السيتينيات الميلادية، حتى وصل إلى آلاف المنظمات غير الربحية اليوم. مر خلالها القطاع بثلاث فترات من النمو، كان أولها فترة الولادة التي استمرت حتى عام 1990م مع صدور لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار من مجلس الوزراء. إذ لم يتجاوز عدد المنظمات غير الربحية الرسمية قبل صدور اللائحة الـ(171) منظمة.

ومع صدور اللائحة، بدأ القطاع مرحلة التشكل والتي استمرت لفترة مماثلة حتى صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونفاذه في عام 2016م، عندما تجاوز عدد المنظمات غير الربحية السعودية حينها سقف الـ(1500) منظمة. ليدخل بعدها القطاع غير الربحي مرحلة النمو المتسارعة وغير المسبوقة، ليسجل قفزات سنوية مدعومة بانطلاق برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030 وآلياتها التنفيذية.

حيث رصد تقرير آفاق القطاع غير الربحي بنسخته الأولى وصول المنظمات غير الربحية في المملكة إلى 2,598 منظمة في عام 2017م. وأظهرت بعدها النسخة الثانية من التقرير نمو العدد بواقع 166% ليصل إلى 6,902 منظمة بحلول عام 2019م. ويرصد التقرير بنسخته الثالثة هذه نمو القطاع بذات الوتيرة المتصاعدة ليصل إلى 36,151 منظمة غير ربحية (مع ملاحظة تطور منهجية الاحتساب وجودة السجلات الإدارية بشكل كبير خلال الأعوام)؛ وهو ما يشكل نمواً بمقدار 424%.

ويمكن تفسير النمو الذي سجله القطاع خلال السنوات السبع الماضية بانطلاق مجموعة من الممكنات التنظيمية التي ساهمت في تنمية القطاع وإطلاق قدراته الكامنة ومواءمة الأشكال المبعثرة منه؛ وخصوصاً صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتحديث لائحته التنفيذية، وانطلاق أعمال التسجيل والمواءمة لدى الهيئة العامة للأوقاف والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. ويعود الفضل في هذا النمو إلى ما تم من مواءمة عدد ضخم من جمعيات تحفيظ القرآن ومكاتب الدعوة وتوعية الجاليات ولجان التنمية مع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإعادة تسجيلها وانتقال الإشراف الإداري والمالي عليها إلى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

وتعد أكبر فئتين نمواً في القطاع غير الربحي، وأكبرها مساهمة في الارتفاع خلال الأعوام الماضية، فئتي الأوقاف وجمعيات الملاك. حيث تجاوز عدد الأوقاف 15,000 منشأة وقفية حاصلة على شهادات وقفية من الهيئة العامة للأوقاف. بينما تجاوز عدد جمعيات الملاك 17,000 جمعية مسجلة لدى الهيئة العامة للعقار. حيث يحق لجمعيات الملاك تلقي التبرعات بموجب نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها، وتعد بالتالي شكلاً من أشكال المنظمات غير الربحية.

ولا يزال حجم القطاع غير الربحي محدوداً مقارنة بحجم النمو المتوقع والطموح المأمول منه في رؤية المملكة 2030، وكذلك مقارنةً بالقطاع الخاص السعودي. حيث أن هناك أكثر من 1,100,000 منشأة تجارية في المملكة مقارنة بـ36,151 منشأة غير ربحية.

وهو ما يمكن تخيله في المقارنة التالية؛ حيث توازي مساحة هذه الصفحة عدد المنشآت التجارية مقارنة بالكتلة السوداء الممثلة لعدد المنشآت غير الربحية.

إلا أن جذور القطاع غير الربحي وأشكاله قديمة على أراضي المملكة العربية السعودية، من مهد الرسالة وصدر الإسلام (حيث تحتضن أرض الحرمين الشريفين أقدم الأوقاف الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، منها أقدم وقف لأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه). وتحتضن العاصمتان المقدستان عدداً من الأوقاف والأربطة والمدارس والكيانات التي تشكلت عبر الأزمنة وعلى مر العصور الإسلامية المتتالية بسواعد أهل الخير والعطاء.

واستمرت الأعمال المؤسسية الخيرية بأشكالها التقليدية في النمو والتشكل منذ عهد الدولة السعودية الأولى (مثل سبالة موضي في الدرعية التاريخية) وحتى أولى المنظمات غير الربحية التي دعمها وأذن الملك عبد العزيز وأبناءه الملوك من بعده بتأسيسها. مثل جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين (1931م)، وجمعية الإسعاف الوطني (1934م)، والغرفة التجارية بجدة (1945م)، وبدايات جمعية البر بالرياض (والتي رأس أول مجلس إدارة لها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عندما كان أميراً للرياض في عام 1955م) وجمعية الكشافة العربية السعودية (1961م).[1]

كان ذلك، قبل مرحلة ولادة العصر الحديث للقطاع غير الربحي السعودي مع اعتماد نظام الجمعيات التعاونية وانطلاق أعمال التسجيل الرسمي للجمعيات الخيرية والذي بدأ بتسجيل الجمعية التعاونية متعددة الأغراض في الدرعية وجمعيتين نسائيتين هي الجمعية النسائية الأولى بجدة وجمعية النهضة النسائية بالرياض في النصف الأول من عام (1963م).

1. للمزيد حول المنظمات المذكورة، انظر **أرشيف المركز الوطني للوثائق والمحفوظات** لنظام جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين المنشور بصحيفة أم القرى العدد 385، ومداخلة سعادة نائب محافظ الهيئة العامة للأوقاف **بملتقى مستقبل القطاع غير الربحي لعام 2022م** (الجلسة الرابعة) وصفحة **تاريخ هيئة الهلال الأحمر السعودي**، وصفحة **تاريخ الغرف التجارية السعودية** بموقع غرفة الرياض، **وصفحة النشأة والتأسيس** لجمعية البر بالرياض، **وتغطية وكالة الأنباء السعودية** عن نشأة جمعية الكشافة العربية السعودية.

التغطية الجغرافية للقطاع غير الربحي:

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، فقد استحوذت منطقة الرياض على 31% من المنظمات غير الربحية، متبوعة بـ15% من المنظمات في منطقة مكة المكرمة، و8% من المنظمات للمنطقة الشرقية ومثلها لمنطقة القصيم. وكانت الحصة الأقل لمناطق نجران والحدود الشمالية وتبوك بواقع 2% لكل منهم. ويتوافق ترتيب المناطق الإدارية وحصتها من عدد المنظمات غير الهادفة للربح بشكل كبير مع توزيعها في عام 2018م بحسب مسح المنشآت غير الربحية الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.[2]

توزيع المنظمات غير الربحية
بحسب المنطقة الإدارية لعام 2021م

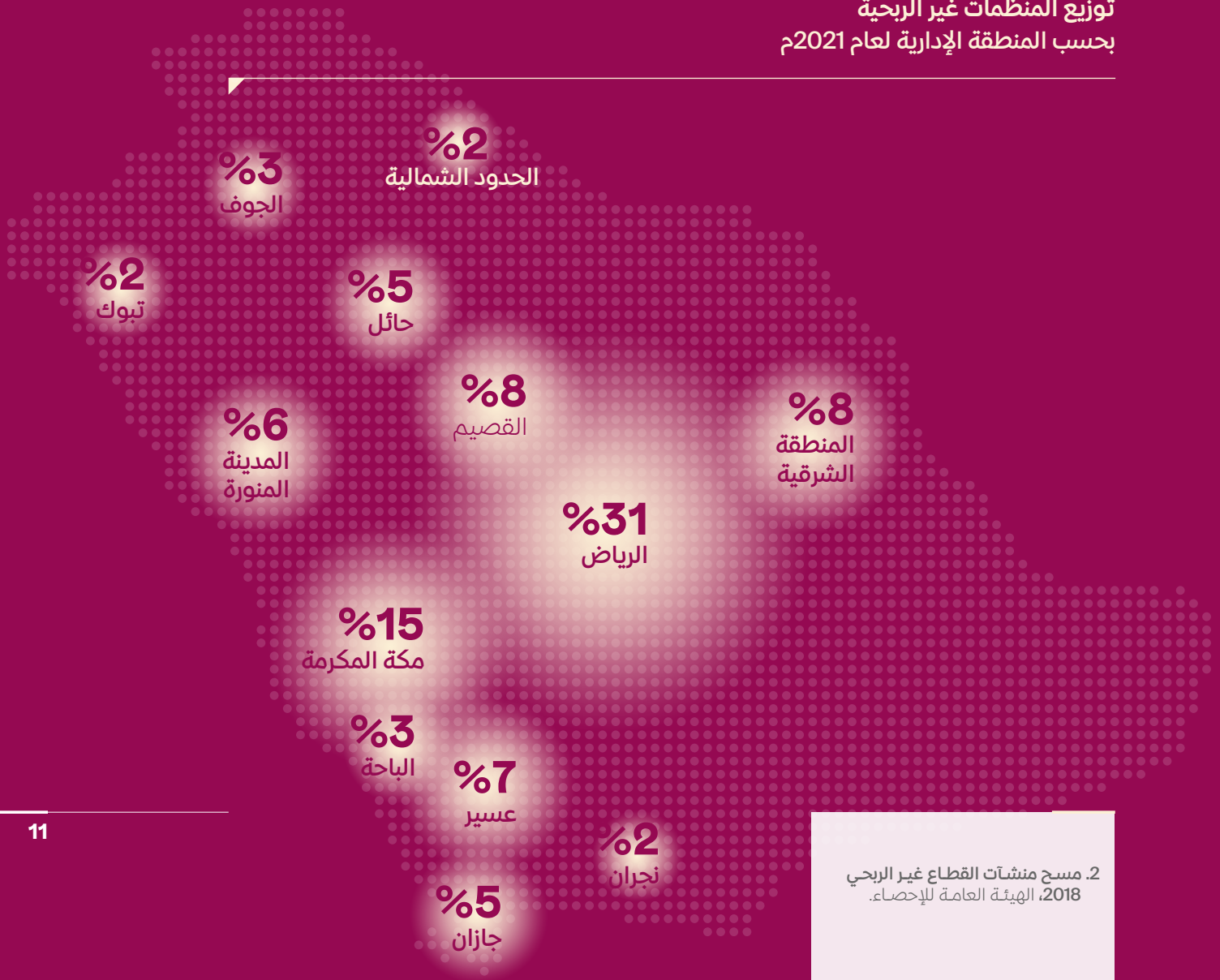

2. مسح منشآت القطاع غير الربحي 2018، الهيئة العامة للإحصاء.

أنشطة القطاع غير الربحي

وباستخدام التصنيف الدولي لأنشطة المنظمات غير الربحية (ICNPO) وبمراجعة واقع السجلات الإدارية، يظهر أن القطاع غير الربحي متنوع الأنشطة والمجالات. حيث تنشط أغلب المنظمات غير الربحية السعودية في مجالات التنمية والإسكان والخدمات الاجتماعية والروابط المهنية (مثل الجمعيات التعاونية والغرف التجارية وجمعيات التخصصات العلمية والصحية) والدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن. بينما لا تزال حصة المجالات التخصصية الأخرى مثل البيئة والتأييد والمؤازرة والثقافة والترفيه هي الأقل مقارنة بغيرها من المجالات.

وعند مقارنة ذلك ببيانات عام 2018م من واقع مسح المنشآت غير الربحية، يظهر لنا تراجع حصة منظمات الخدمات الاجتماعية لصالح منظمات التنمية والإسكان. حيث قفزت حصة المنظمات العاملة في مجال التنمية والإسكان من 18% في عام 2018م إلى 31% في عام 2022م. وهو ما يدل على حدوث تحول كبير في القطاع غير الربحي من الأنشطة الرعوية إلى أنشطة الخدمات التنموية.

وبسبب التنوع الواسع للأنشطة في القطاع غير الربحي، تخضع المنظمات لجهات إشراف فني متعددة من قبل مختلف الأجهزة الحكومية، وقد قامت مجموعة من الجهات الحكومية بإنشاء وحدات إدارية للإشراف الفني على منظمات القطاع غير الربحي العاملة في مجال اختصاصها. وتخضع 55% من المنظمات للإشراف الفني من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية و16% منها للإشراف الفني من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، و5% منها لإشراف كل من وزارة الصحة والجامعات السعودية.

توزيع المنظمات غير الربحية بحسب التخصص 2021م
(دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك)

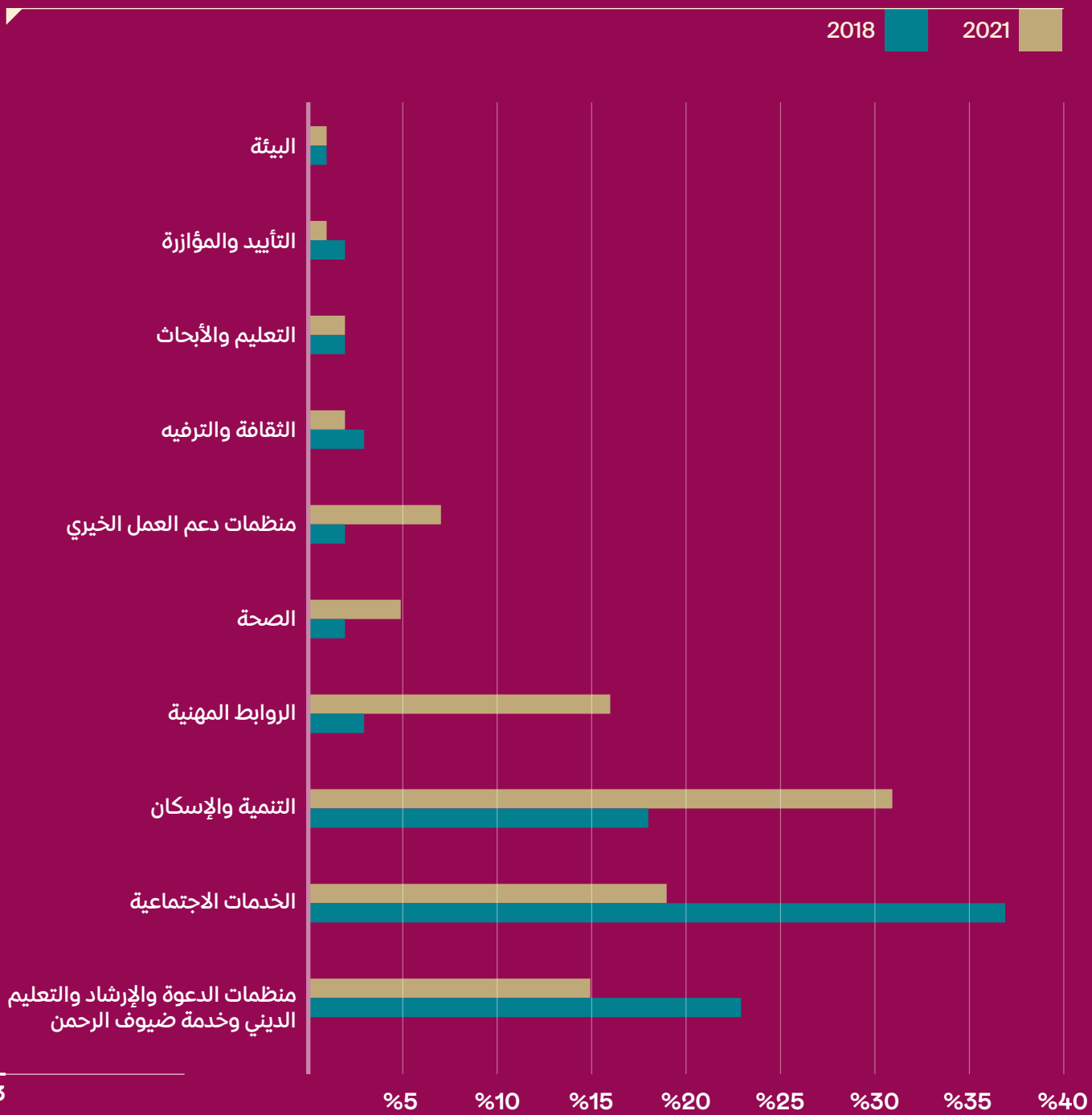

توزيع منظمات القطاع غير الربحي بحسب جهة الإشراف الفني
(دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك)

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية		وزارة الصحة Ministry of Health	الجامعات السعودية	وزارة الرياضة Ministry of Sport	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
%55	%16	%5	%5	%5	%3
وزارة الثقافة Ministry of Culture	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية Saudi Commission for Health Specialties	وزارة البيئة والمياه والزراعة Ministry of Environment Water & Agriculture		وزارة التجارة Ministry of Commerce	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY
%2	%2	%1	%1	%1	%1
وزارة التجارة والاستثمار Ministry of Commerce and Investment	وزارة التعليم Ministry of Education	جهات أخرى	أوقاف الهيئة العامة للأوقاف GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF	KACST مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	وزارة السياحة Ministry of Tourism
%1	%1	%0.5	%0.5	%0.5	%0.25
وزارة العدل Ministry of Justice	وزارة الإعلام Ministry of Media	الهيئة العامة للترفيه General Entertainment Authority	وزارة الطاقة MINISTRY OF ENERGY	برنامج جودة الحياة	وزارة الاقتصاد والتخطيط MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING
%0.25	%0.25	%0.1	%0.1	%0.1	%0.1
وزارة الحج والعمرة MINISTRY OF HAJJ AND UMRAH	وزارة النقل والخدمات اللوجستية Ministry of Transport and Logistic Services	SDAIA الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي Saudi Data & AI Authority	الهيئة السعودية للملكية الفكرية Saudi Authority for Intellectual Property		
%0.1	%0.1	%0.05	%0.03		

وبسبب انطلاق أعمال التسجيل لدى الهيئة العامة للأوقاف والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، فإنّ أغلب المنظمات غير الربحية تخضع لإشرافهما مالياً وإدارياً. حيث يعمل المركز على حوكمة وتنظيم وتسجيل المنظمات غير الربحية المسجلة بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الجمعيات التعاونية، وتعمل الهيئة على حوكمة وتنظيم وتسجيل الأوقاف بموجب نظامها. بينما تخضع نسبة 10% من المنظمات غير الربحية للإشراف المالي والإداري من جهات أخرى مثل الجامعات السعودية التي تشرف على الجمعيات العلمية ووزارة التجارة التي تشرف على الغرف التجارية ووزارتي الثقافة والرياضة التي تشرف على الأندية الأدبية والرياضية وعدد من الجهات المستقلة مثل المنظمات المنشأة بموافقة سامية والهيئات المهنية، دون احتساب الأوقاف التي تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف وجمعيات الملاك التي تخضع لإشراف الهيئة العامة للعقار بسبب أعدادها الضخمة. كما تخضع المنظمات غير الربحية كذلك للإشراف المكاني من إمارات المناطق وهيئات تطوير المدن والمحافظات والمناطق، والتي عادة ما يكون لديها أدوار تمكينية للقطاع غير الربحي في نطاقها المحلي.

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
National Center for Non-Profit Sector

أوقاف
الهيئة العامة للأوقاف
GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF

المنظمات غير الربحية بحسب جهة الإشراف المالي والإداري
(دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك)

ومن حيث الشكل القانوني فإنّ الجمعيات الأهلية هي النموذج المؤسسي الأكثر رواجاً في القطاع غير الربحي بنسبة 71% من المنظمات غير الربحية في المملكة، متبوعة بالجمعيات التعاونية (9%) والمؤسسات الأهلية (6%). كما ظهر مؤخراً شكل جديد من الكيانات غير الربحية وهي المجالس الممثِلة للمنظمات غير الربحية مثل مجلس المؤسسات الأهلية ومجلس الجمعيات الأهلية والمجالس الفرعية للجمعيات في المناطق والمجالس التخصصية مثل المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الأيتام والمجلس الفرعي التخصصي لجمعيات ذوي الإعاقة. وقد وصل عدد الشركات غير الربحية خلال أول 8 أسابيع من نفاذ نظام الشركات الجديد إلى 147 شركة غير ربحية، نصفها في منطقة الرياض.

توزيع المنظمات غير الربحية بحسب الشكل القانوني
(دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك)

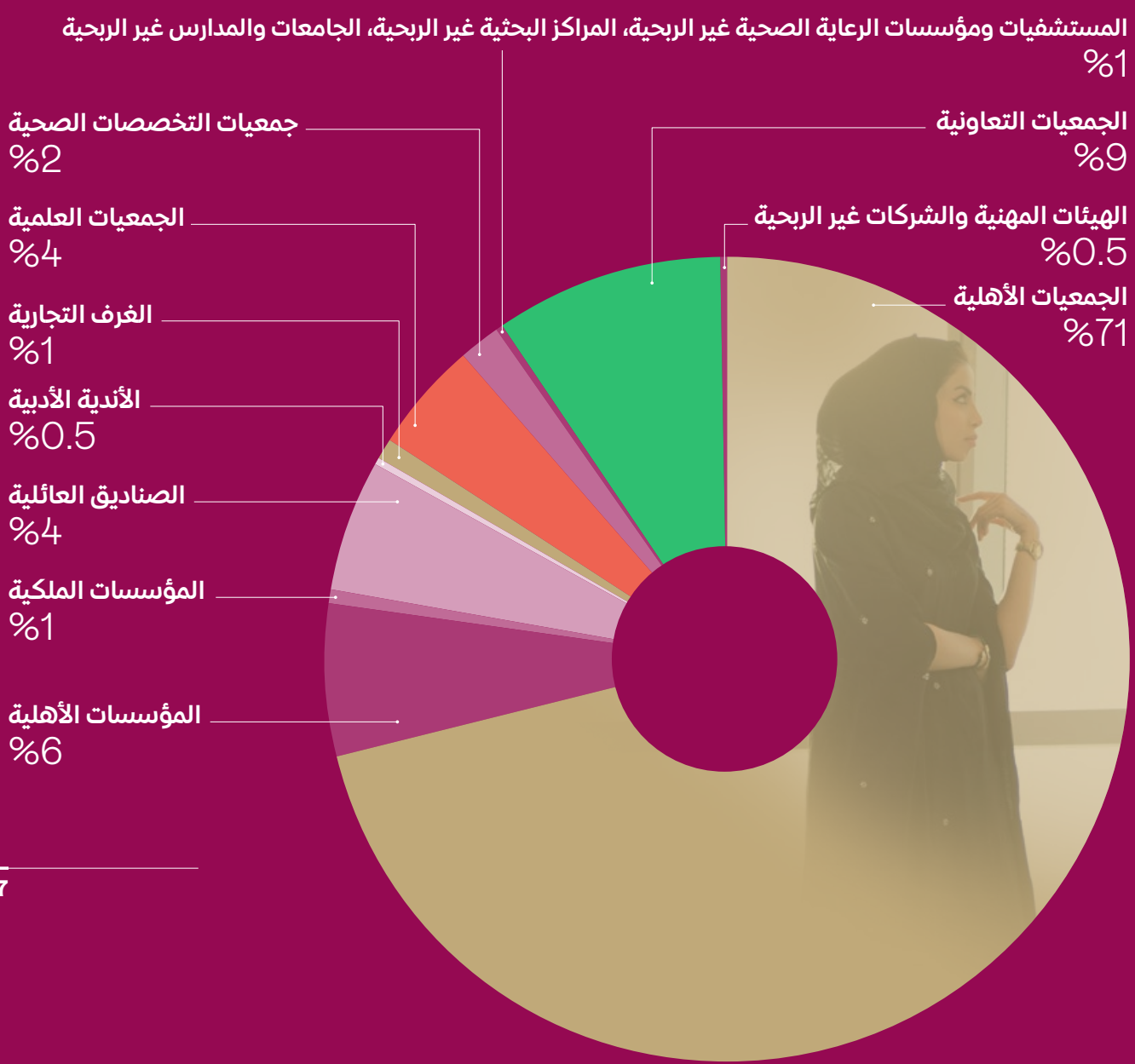

المـــال

ارتفع إجمالي النفقات المقدرة للمنظمات غير الربحية من 7.5 مليار ريال في عام 2018م إلى ما يقارب 38 مليار ريال في عام 2021م، كانت الحصة الأكبر منها للمؤسسات المنشأة بموافقة سامية بواقع 12.6 مليار ريال، تليها الجمعيات الأهلية بواقع 8.6 مليار ريال، ثم مؤسسات الرعاية الصحية بواقع 8,1 مليار ريال، ثم الجامعات السعودية غير الربحية بأكثر من 5.5 مليار ريال.[3]

	النفقات بالريال السعودي
المؤسسات الملكية	12,632,471,999
الجمعيات الأهلية	8,551,896,304
مؤسسات الرعاية الصحية	8,078,296,794
الجامعات	5,537,836,221
الغرف التجارية	1,294,804,413
المؤسسات الاهلية	1,061,349,709
الهيئات المهنية	281,793,907
الجمعيات التعاونية	223,411,865
المراكز البحثية وغيرها	136,404,887
جمعيات الملاك	124,200,000
الجمعيات العلمية	70,034,984
الإجمالي	37,992,501,083

ومن حيث الإيرادات، يمكن تصنيف المنظمات غير الربحية في المملكة بحسب حجمها بين متناهية الصغر (دخلها أقل من 100 ألف ريال سنوياً)، صغيرة (حتى 500 ألف ريال سنوياً)، متوسطة (حتى 3 مليون ريال سنوياً)، كبيرة (حتى 10 مليون ريال سنوياً)، ضخمة (حتى 100 مليون ريال سنوياً)، وعملاقة (أعلى من 100 مليون ريال سنوياً).

3. تم احتساب الإنفاق الحقيقي لعام 2021م من واقع بيانات القوائم المالية المدققة للمنظمات غير الربحية المتاحة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بعد تقديرها لباقي المنظمات غير الربحية غير المتاحة بياناتها بحسب المتوسط لكل نوع من الكيانات غير الربحية، بعد حذف البيانات الشاذة. وتجدر الإشارة إلى احتمالية تأثرها بالزيادة أو النقص بسبب إيرادات أو مصروفات غير محققة أو غير مكتسبة (مثل تلك الناتجة عن التغيير في تقييم الأصول كالعقارات والاستثمارات) بحسب المعايير المحاسبية المعتمدة.

ويظهر التحليل أن 70% من المنظمات غير الربحية لديها دخل يقل عن 3 مليون ريال سنوياً، وتقع في نطاق المنظمات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ولا تتجاوز نسبة المنظمات العملاقة 2% من مجموع المنظمات غير الربحية في المملكة، بما فيها 3 منظمات عملاقة ذات إيرادات تفوق حاجز المليار ريال.

ويمكن مقارنة ذلك بتوزيع أحجام المنظمات غير الربحية في المملكة المتحدة، حيث ينتمي 96% من المنظمات تقريباً إلى فئة المنظمات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بينما لا تصل نسبة المنظمات الضخمة والعملاقة مجتمعة إلى 1%.

إلا أنّ أغلب المنظمات غير الربحية السعودية لا تزال حديثة النشأة وفي طور النمو، مع اختلاف حجم القطاع غير الربحي بين المملكة (37 ألف منظمة) والمملكة المتحدة (166 ألف منظمة). لكن المقارنة توضح كذلك قلة عدد المنظمات غير الربحية السعودية متناهية الصغر (9%) بينما تشكل هي الفئة الأكبر في بريطانيا (45%). وهو ما يستدعي وضع حوافز وتسهيلات مشجعة للسماح بإنشاء منظمات تطوعية ذات هيكل مبسط وحوكمة مرنة ومتطلبات قانونية أقل. وأقرب تطبيق لهذه التجربة محلياً – ولكن بصفة محددة في قطاع الهوايات – هي تجربة برنامج جودة الحياة في تأسيس جمعية أندية الهواة.

ولذلك، فإنّ تبني منهجية التنظيم والرقابة القائمة على المخاطر (risk-based approach) ضروري في تركيز المراجعة والتدقيق على المنظمات ذات الإيرادات المرتفعة وتخفيف تكلفة الامتثال للمنظمات منخفضة الدخل والمخاطر، كما هو الحال مع الأغلبية العظمى من المنظمات غير الربحية السعودية.

Hawi هاوي

توزيع المنظمات غير الربحية السعودية والبريطانية بحسب الحجم (الإيرادات)

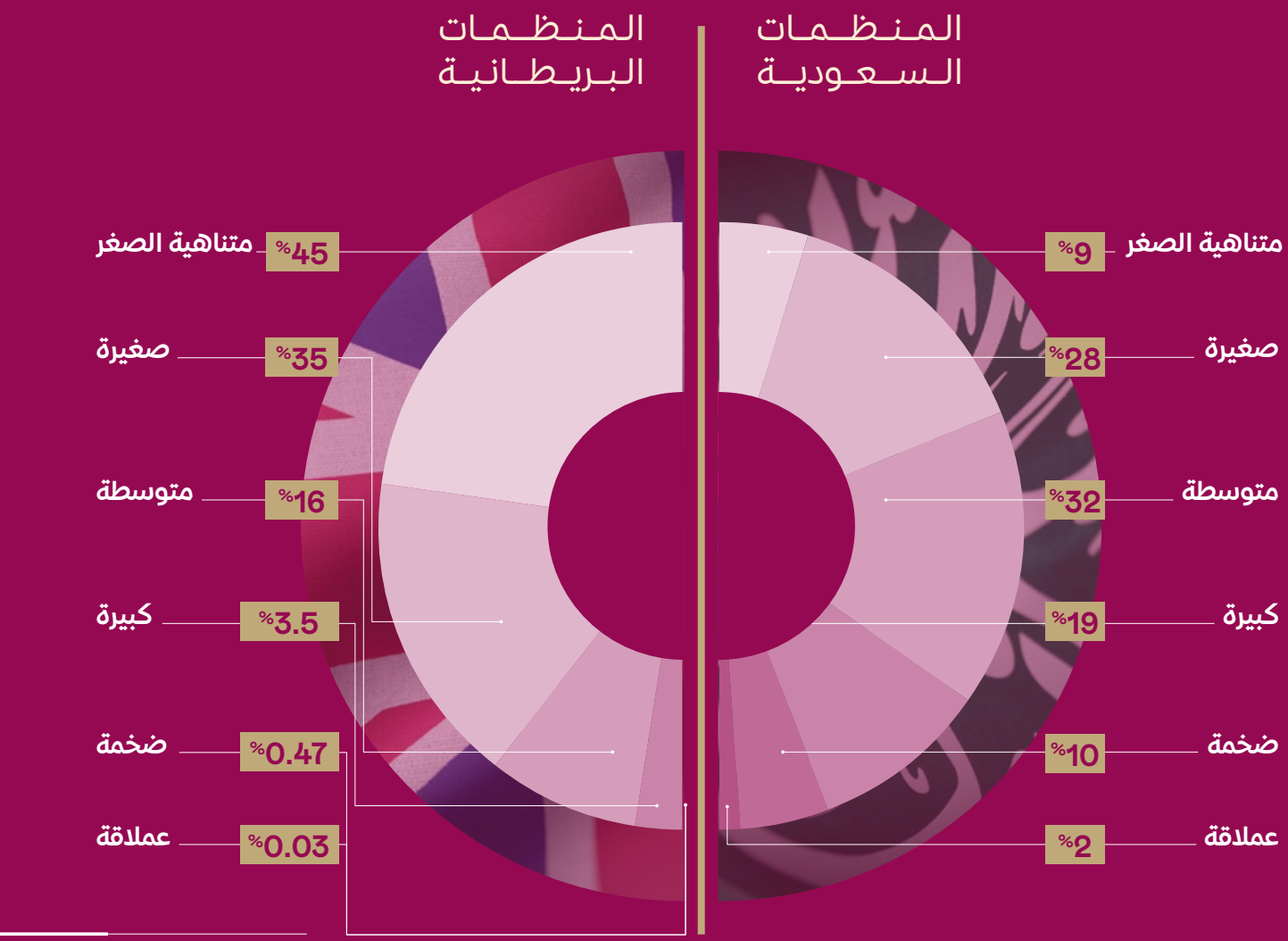

ولا تـزال هنـاك صعوبـة بالغـة فـي معرفـة إيـرادات ونفقـات المنشـآت الوقفيـة فـي المملكـة. ويعـود ذلـك مـن جانـب إلى الإشـكالية بيـن التـزام الشـفافية والدافـع إلى إنجـاز الأعمـال الخيريـة بخفـاء احتسـاباً للأجـر والمثوبة. وهـو مـا يجعـل الإفصـاح بشـكل كامـل عـن ماليـة الوقـف أمـراً غيـر تلقائـي فـي ذهـن الواقفيـن والنظّـار. وقـد ذكـر الخبـراء، فـي التقريـر الصـادر خـلال عـام 2021م عـن الأمـم المتحـدة حـول دور الأوقـاف فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة ورؤيـة المملكـة 2030، صعوبـة التحديـد الدقيـق لحجـم الأوقـاف فـي المملكـة. ولكـن التقريـر أكّـد أن حجـم الأوقـاف فـي المملكـة هـو الأكبـر مقارنـة بالـدول ذات الأغلبيـة المسـلمة؛ لمـا تتمتـع بـه المملكـة مـن خصوصيـة لاحتضـان أراضيهـا الحرميـن الشـريفين. وبحسـب التقريـر، فقـد بلغـت القيمـة التقديريـة لإيـرادات الأوقـاف 7,706,737,280 ريـال سـعودي (بافتـراض تحقيـق عائـد 3.28% عـلى مجمـوع الأصـول المقـدرة بـ234 مليـار ريـال تقريبـاً).[4]

قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

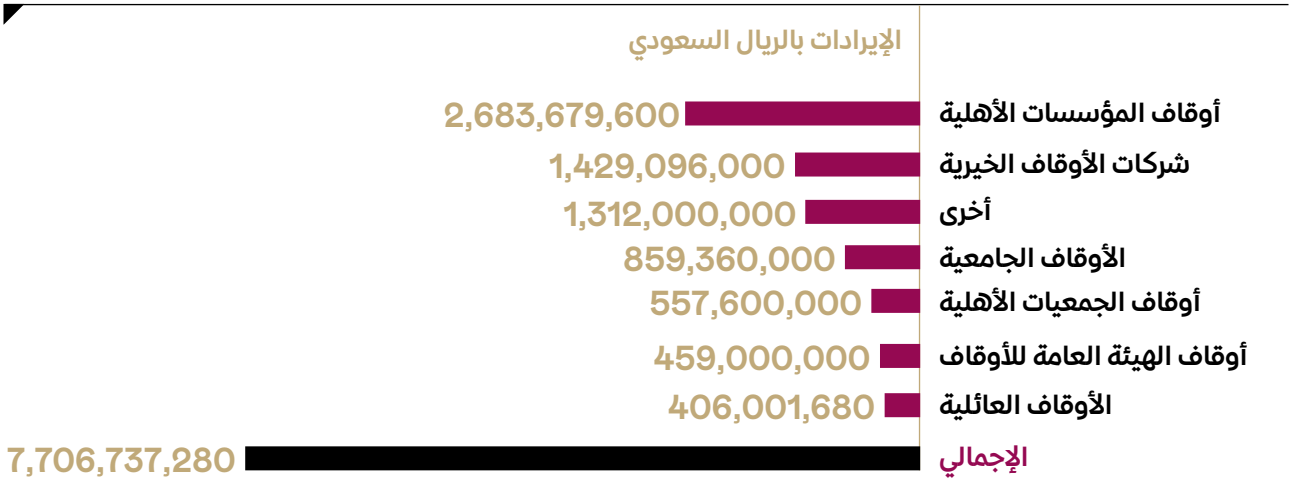

رغـم أن التقريـر قـد قـدَّر حجـم المنشـآت الوقفيـة بعـدد 113,489 وقفـاً فـي المملكـة، إلا أن البيانـات السـجلية، بحسـب الهيئـة العامـة للأوقـاف، تشـير إلى أنهـا أقـرب إلى 15,000 سـجلاً وقفيـاً. ويعـود ذلـك إلى اختـلاف تعريـف "الوقـف" مقابـل "المنشـأة الوقفيـة"، حيـث أن الأول يـدل عـلى أي ملكيـة شـخصية – مثـل عقـار - تـم تحويلهـا إلى وقـف بموجـب صـك شـرعي. بينمـا يـدل الثانـي عـلى أن ذلـك الوقـف الموثـق بصـك شـرعي قـد اسـتكمل الحصـول عـلى توثيـق رسـمي كشـخصية معنويـة مسـتقلة وتـم تسـجيله كمنشـأة فـي المملكـة لـدى الهيئـة العامـة للأوقـاف، وصـدر بشـأنه "شـهادة وقفيـة" تخولـه بـإدارة ذمتـه الماليـة باسـتقلالية وتمكنـه مـن فتـح حسـاب بنكـي خـاص، بموجـب تنظيمـات البنـك المركـزي.

4. تقرير "**دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030**"، 2021م.

وقام فريق البحث في "مؤسسة الملك خالد" بتتبع الوضع المالي لعينة من 119 جمعية من مختلف مناطق المملكة لمدة 20 عاماً (بين بيانات الإيرادات والنفقات منذ عام 2002م حتى عام 2021م لكل منظمة). وأظهر التحليل، نمو إيرادات المنظمات مع مرور الوقت وبالتوازي مع النضج المؤسسي والخبرات التراكمية لكل جمعية. رغم أن هناك عدد من الجمعيات التي مرت بتحديات آلت إلى حلّها أو انخفاض دخلها، لكن السمة الغالبة أن حجم المنظمات غير الربحية من حيث الإيرادات اتجه نحو الارتفاع.

التغير في توزيع عينة من المنظمات غير الربحية بحسب حجم الإيرادات
(بين عامي 2002م و2021م)

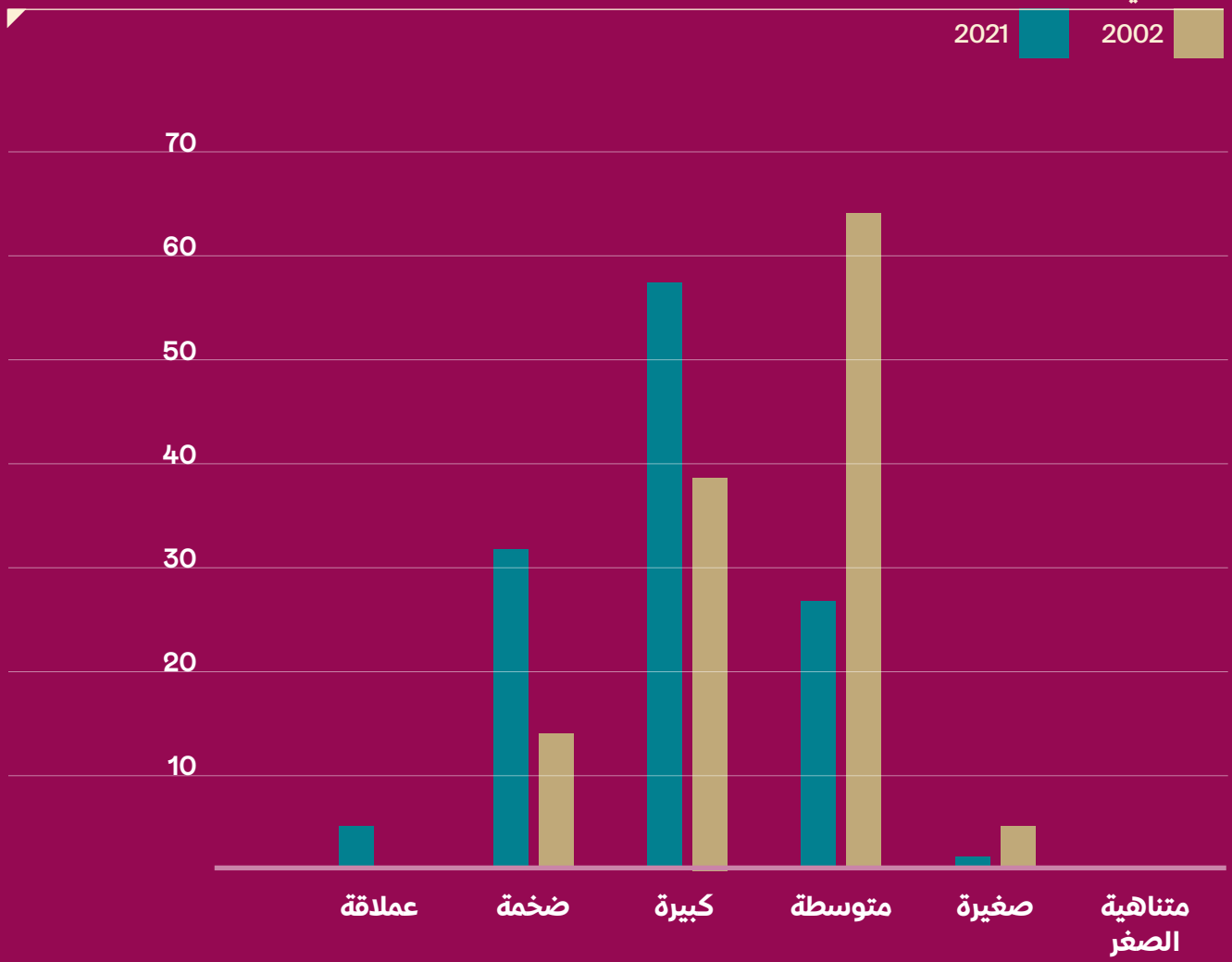

5. تحليل المقارنة كان بين بيانات الإيرادات والنفقات الواردة في دليل الجمعيات الخيرية الصادر على هامش الملتقى الأول للجمعيات الخيرية في عام 1423هـ بالتعاون بين مؤسسة الملك خالد ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً)، مقابل بيانات الإيرادات والنفقات بحسب المتاح لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي عن العام المالي 2021م من واقع القوائم المالية المدققة للمنظمات غير الربحية. وتجدر الإشارة إلى احتمالية تأثرها بالزيادة أو النقص بسبب إيرادات أو مصروفات أخرى غير استهلاكية مثل تلك الناتجة عن التغيير في تقييم الأصول كالعقارات والاستثمارات، بحسب المعايير المحاسبية المعتمدة.

التغير في توزيع المنظمات غير الربحية
بحسب حجم الإيرادات بين عامي 2002م و2021م

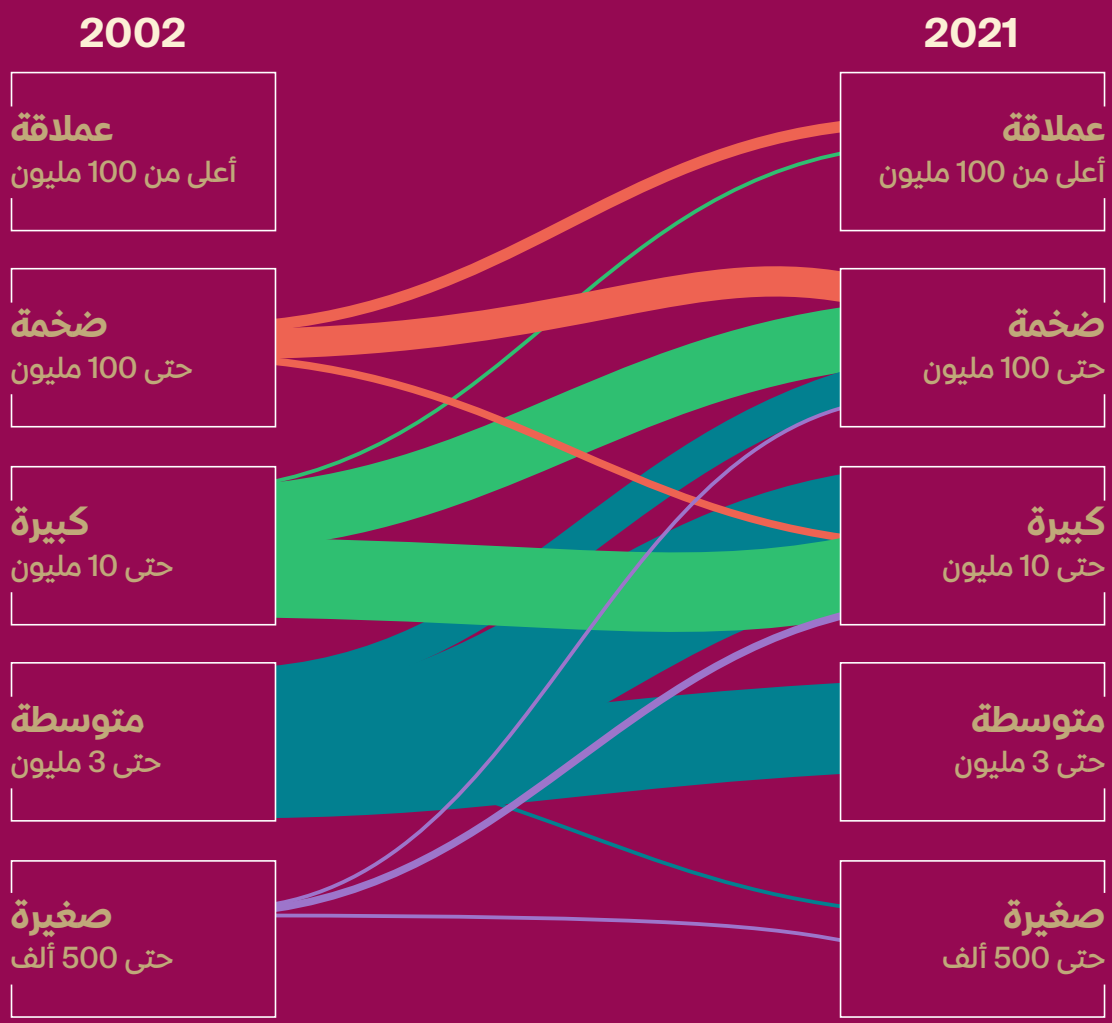

وتشـير التحليـلات إلى تحـوُّل أغلـب المنظمـات غيـر الربحيـة لفئـات دخـل أعـلى مـع مـرور الوقـت، حيـث استطاعت 4 منظمات غير ربحية تخطي حاجز الـ100 مليـون ريـال فـي الإيـرادات خـلال العشـرين عامـاً التـي شملها التحليل. كما تغيرت الفئة الأكثر انتشاراً من فئـة المنظمـات متوسـطة الحجـم فـي عـام 2002م (إيـرادات أقـل مـن 3 مليـون) إلى فئـة المنظمـات كبيـرة الحجـم (إيـرادات أقـل مـن 10 مليـون ريـال). ولا تـزال فئـة المنظمـات متناهيـة الصغـر (بإيـرادات أقـل مـن 100 ألـف ريـال) غيـر موجـودة تمامـاً فـي العينـة التـي تـم تتبّع بياناتها خلال مدة العشرين عاماً، بينما تراجعت حصـة المنظمـات صغيـرة الحجـم (إيـرادات أقـل مـن 500 ألـف) بنسـبة كبيـرة.

وأظهـر التحليـل تحـركات اسـتثنائية فـي الأداء المالـي لبعـض الجمعيـات. حيـث اسـتطاعت إحـدى جمعيـات رعايـة الأيتـام الانتقـال مـن المرتبـة الـ11 فـي المنظمـات الأعـلى دخـلاً فـي عـام 2002م إلى المرتبـة الأولى فـي عـام 2021م؛ منتقلـة مـن مجمـوع إيـرادات 10.5 مليـون ريـال إلى 127 مليـون ريـال.

واسـتطاعت إحـدى جمعيـات الخدمـات الاجتماعيـة الانتقـال مـن المرتبـة الـ21 فـي ترتيـب المنظمـات الأعـلى دخـلاً (بواقـع 5.5 مليـون ريـال فـي عـام 2002م) إلى المرتبـة الثانيـة (بواقـع 126 مليـون ريـال فـي عـام 2021م). والنمـو الأكثـر اسـتثنائيةً، كان لإحـدى جمعيـات البـر، والتـي اسـتطاعت الانتقـال مـن المرتبـة الأخيـرة فـي عـام 2002م (مـن دخـل لا يتجـاوز 150 ألـف ريـال) إلى المرتبـة الـ35 فـي عـام 2021م (بدخـل يتجـاوز 10.1 مليـون ريـال).

ولـم يخلـو التحليـل مـن بعـض النتائـج السـلبية مـن تدهـور الوضـع المالـي للجمعيـات خـلال فتـرة العشـرين عامـاً. حيـث تراجـع أداء إحـدى الجمعيـات النسـائية مـن المركـز الـ12 فـي عـام 2002م (بواقـع 10.5 مليـون ريـال) إلى المرتبـة الـ72 فـي عـام 2021م (بواقـع 4.4 مليـون ريـال).

الـنـــاس

يلامس القطاع غير الربحي حياة ملايين الناس من المجتمع السعودي كل يوم؛ ما بين مستفيدين ومتبرعين ومؤسسين وواقفين ومانحين وأعضاء مجالس إدارة وموظفين ومتطوعين وأطراف مصلحة. ولذلك، لا يمكن أن نفهم الثروة البشرية التي تقف خلف القطاع غير الربحي وتمكنه من تحقيق أثره إلا من خلال النظر إلى كافة المساهمين في تنميته.

لا يتجاوز عدد الموظفين بدوام كامل في القطاع غير الربحي – المسجلين رسمياً لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

31,500 موظف

إلا أن الصورة الحقيقية للموارد البشرية في القطاع غير الربحي تكشف عن مئات الآلاف من العاملين والمساهمين والمتطوعين يتجاوز عددهم

1,700,000 شخص من السكان

بما فيهم ما يقارب

15,000 موظف بدوام جزئي

الـمـوظـفـون

ويحاول الإصدار تقديم تحليلات إحصائية تقديرية متحفظة للأرقام المتوقعة من العاملين والمساهمين في القطاع غير الربحي، إلا أن شح البيانات وتفاوتها بين المصادر يجعل الوصول إلى تقديرات دقيقة أمراً بالغ الصعوبة. إذ سبق أن أفصح مسح المنشآت غير الربحية الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2018م عن وصول عدد موظفي القطاع حينها إلى أكثر من

72,000 موظف وموظفة[6]

بينما لم تشر سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لوصولهم إلى نصف ذلك العدد.

ويعود الخلل في دقة البيانات بالدرجة الأولى إلى سببين رئيسيين يتعلقان بنوعية الوظائف وتصنيفها في السجلات الإدارية.[7] ولذلك، فإنّ من المرتقب أن يتم نشر التقدير الأكثر دقة لأعداد العاملين في القطاع غير الربحي - بإذن الله - ضمن نتائج مسح المنشآت غير الربحية بنسخته الجديدة للهيئة العامة للإحصاء،[8] والتي بدأت العمل عليه خلال عام 2022م ويُتوقع أن تُنشر نتائجه خلال الفترة القادمة.

6. مسح منشآت القطاع غير الربحي، 2018، الهيئة العامة للإحصاء.

7. أولهم أن الكثير من العاملين في القطاع غير الربحي يمكن تصنيفهم ضمن فئة "المتعاونين" الذين يعملون بشكل جزئي أو بدوام مسائي أو كوظيفة رديفة وبشكل غير رسمي أو منتظم، وهي ظاهرة تتوافق مع الطبيعة العفوية والطوعية والمجتمعية لروح القطاع غير الربحي. وثانياً، لأن تصنيف الكيانات القانونية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يقتصر على تصنيف "جمعية"، ولا يوجد تصنيف "غير ربحي" واسع. رغم إفادة المختصين بأن تصنيف "جمعية" يشمل الجمعيات والمؤسسات والأوقاف الخيرية واللجان الاجتماعية وكذلك المكاتب التعاونية والمراكز والمعاهد الخيرية ومدارس تحفيظ القرآن. لكن من غير المستبعد، في ظل غياب تصنيف واضح وشامل لكافة أشكال الكيانات القانونية غير الربحية، أن يكون هناك تصنيف لعدد من موظفي القطاع غير الربحي ضمن منسوبي القطاع الخاص بالخطأ.

8. مسح منظمات القطاع غير الربحي، 2021، الهيئة العامة للإحصاء (لم ينشر بعد).

أعضـاء الجمعـيات العمـومية

وباسـتخدام التقديـرات المتاحـة، فقـد اسـتنتج فريـق البحـث وجـود مـا لا يقـل عـن

189,000

عضو في الجمعيات العمومية للمنظمات غير الربحية ذات العضوية (مثل الجمعيات الأهلية والتعاونية)

دون احتساب أعضاء الغرف التجارية والهيئات المهنية وجمعيـات المـلاك بسـبب كثافـة عضويتهـا وغيـاب البيانـات الدقيقـة عنهـا. كمـا أن التحليـل لا يشـمل أعضـاء جمعيـة أنديـة الهـواة، والتـي بدورهـا أسسـت أكثـر مـن 350 نـادي هـواة فـي 179 هوايـة بعضويـة مـا يقـارب 15 ألـف عضـو ضمـن منصـة هـاوي.

أعضـاء مـجـالـس الإدارة

وبحسـب الحوكمـة السـائدة فـي القطـاع غيـر الربحـي السـعودي، والتـي تشـبه بشـكل كبيـر تلـك المفروضـة عـلى الشـركات المدرجـة فـي السـوق الماليـة، فـإنّ الجمعيـات العموميـة للمنظمـات تعـد السـلطة الأعـلى لاتخـاذ القـرار وتنتخـب وتراقـب أداء مجالـس الإدارة. حيـث يقـدّر عـدد أعضـاء مجلـس الإدارة بمـا لا يقـل عـن

32,000

عضو مجلس إدارة

(تسمى أحياناً مجالس الأمناء في المنظمات التي ليس لديها عضوية – مثل المؤسسات الأهلية والجامعات غير الربحية)

دون احتسـاب أعضـاء مجالـس النظـارة فـي الأوقـاف لضخامـة أعدادهـا وعـدم توافـر بياناتهـا.

المـؤسـسـون

كما تدين الجمعيات في نشأتها بمبادرة المؤسسين الذين تقدموا بتسجيلها رسمياً وغرسوا بذرة انطلاقتها الأولى. وفي كثير من الأحيان، يستمر المؤسسون في العمل كأعضاء مجالس إدارة وأعضاء جمعيات عمومية، بينما يرتحل بعضهم مع مرور السنين ليترك أثراً مستداماً خلفه. وبحسب تحليل فريق البحث، وباستخدام الحد النظامي الأدنى لعدد المؤسسين المطلوب لتأسيس كل جمعية، يمكن تقدير أن هناك ما لا يقل عن

51,000 مؤسس

كان لهم فضل تأسيس عدد واسع من الجمعيات الأهلية والتعاونية – دون احتساب الواقفين والمؤسسين في الأوقاف والمنظمات التي ليس لها عضوية.

المتـطـوعـون

ويعد التطوع طاقة لا تنضب لتشغيل أعمال القطاع غير الربحي. حيث وصل عدد المتطوعين إلى أكثر من

484,000

متطوع مؤسسي خلال عام 2021م

(دون احتساب المتطوعين المستقلين بأنفسهم خارج نطاق الجمعيات والمنظمات الرسمية) مثل المتطوعين في الحي والمسجد والمجتمع بشكل عفوي وطوعي وغير منظّم، **والذي يتوقع أن يصل عددهم إلى**

914,000 **ألف متطوع مستقل**[9]

كما أفاد استطلاع هاتفي خاص أجراه المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام (رأي) في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لصالح مؤسسة الملك خالد بنهاية عام 2021م بإفصاح 10% من السعوديين عن انضمامهم لعضوية جمعية خيرية أو فريق تطوعي مما قد يصل إلى 1.5 مليون شخص.[10]

9. تم تقدير أعداد المتطوعين المؤسسيين من واقع **تقرير إنجازات برنامج التحول الوطني لعام 2021م**، وتقدير عدد المتطوعين غير المؤسسيين بافتراض أن المتطوعين بشكل مستقل يشكلون 47% من مجموع المتطوعين، بحسب نتائج الاستطلاع الهاتفي الذي أعده المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام (رأي) في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني نهاية عام 2021م لصالح مؤسسة الملك خالد. وقد تم إجراء الاستطلاع بحسب المنهجية المعتمدة دولياً لتقدير عدد المتطوعين في المسوح الأسرية، وهي تشمل أي نشاط لمدة ساعة واحدة غير هادف للربح خارج نطاق الأسرة المعيشية خلال الـ12 شهراً الماضية.

10. تم تقدير الرقم باحتساب نسبة 10% من السكان السعوديين فوق سن الـ15 عاماً من واقع أرقام **التقديرات السكانية للهيئة العامة للإحصاء لمنتصف عام 2021م.**

المستفيدون والمتبرعون

وبسبب غياب البيانات، فإن فريق البحث لم يستطع الوصول إلى أي أرقام تقديرية لعدد المستفيدين وعدد المتبرعين، وهما فئتين من المتوقع أن تكون الأكبر عددياً في القطاع غير الربحي، يشكلان بمجموعهما أحد طرفي سلسلة الأثر التي تسعى إلى تشغيلها المنظمات غير الربحية. حيث يحمّل المتبرع والمانح المنظمات غير الربحية أمانة إيصال العطاء إلى أهله وتحقيق أكبر عائد اجتماعي وبيئي من الموارد التي يدفعونها إلى القطاع غير الربحي. ويقوم القطاع بدوره بالتعامل مع ملايين المستفيدين الذين يتواصلون مع المنظمات غير الربحية لسد أحد أوجه احتياجاتهم.

الناس في القطاع غير الربحي السعودي
تقديرات عام 2021م[11]

	الأعداد التقديرية
المتطوعون بشكل مستقل	**913,700** متطوع
المتطوعون بشكل مؤسسي المسجلين لدى المنصة الوطنية للتطوع	**484,251** متطوع
أعضاء الجمعيات العمومية للمنظمات ذات العضوية	**188,506** عضو
الأعضاء المؤسسون	**51,376** مؤسس
أعضاء مجالس الإدارة والأمناء دون احتساب مجالس النظارة في الأوقاف	**32,394** عضو مجلس إدارة
الموظفون بدوام كامل المسجلين بشكل رسمي في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحت أي كيان قانوني مصنف "جمعية"	**31,479** موظف
الموظفون بدوام جزئي	**14,380** موظف
الرؤساء التنفيذيون	**4,104** رئيس تنفيذي
الإجمالي	**1,720,190** شخص من سكان المملكة

11. قام فريق البحث باستخدام منهج متحفظ في التقديرات بالاستناد بشكل رئيسي على تحليل البيانات السجلية المتاحة للمنظمات غير الربحية، وخصوصاً من **تقرير المشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية** من واقع بيانات شهر سبتمبر 2022م، وبيانات **تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية** (مكين) لعام 2021م عن حالة الجمعيات الأهلية. كما تم تقدير الأرقام لبقية أشكال المنظمات غير الربحية التي لا تتوفر بياناتها بافتراض استحواذ الجمعيات الأهلية على 71% من الموارد البشرية في القطاع (وهي حصة الجمعيات الأهلية من التوزيع النسبي للمنظمات غير الربحية بحسب الشكل القانوني - دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك). كما قام فريق البحث بإدخال بعض التحسينات على التحليل عند وجود بيانات سجلية بديلة. ولتحري الدقة في الاستقراء الإحصائي، فقد تم إقصاء المنظمات كثيفة العضوية والمنظمات كثيفة العمالة من التحليل، عند عدم توفر بيانات سجلية لها، مثل الغرف التجارية والهيئات المهنية ومؤسسات تقديم الخدمات الصحية وأندية الهواة والأوقاف وجمعيات الملاك. مع وجود احتمالية متوسطة للتكرار بين فئة الأعضاء المؤسسين وأعضاء الجمعيات العمومية وأعضاء مجالس الإدارة – بسبب التداخل الطبيعي في الأدوار وإمكانية الازدواجية في العضوية –. كما تم استبعاد أي موظف مسجل كرئيس تنفيذي في سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتفادي التكرار بين فئة الرؤساء التنفيذيين وفئة الموظفين بدوام كامل.

التوزيع النسبي لناس القطاع
المتطوعون، الأعضاء، مجالس الإدارة، التنفيذيون، الموظفون بدوام كامل أو جزئي

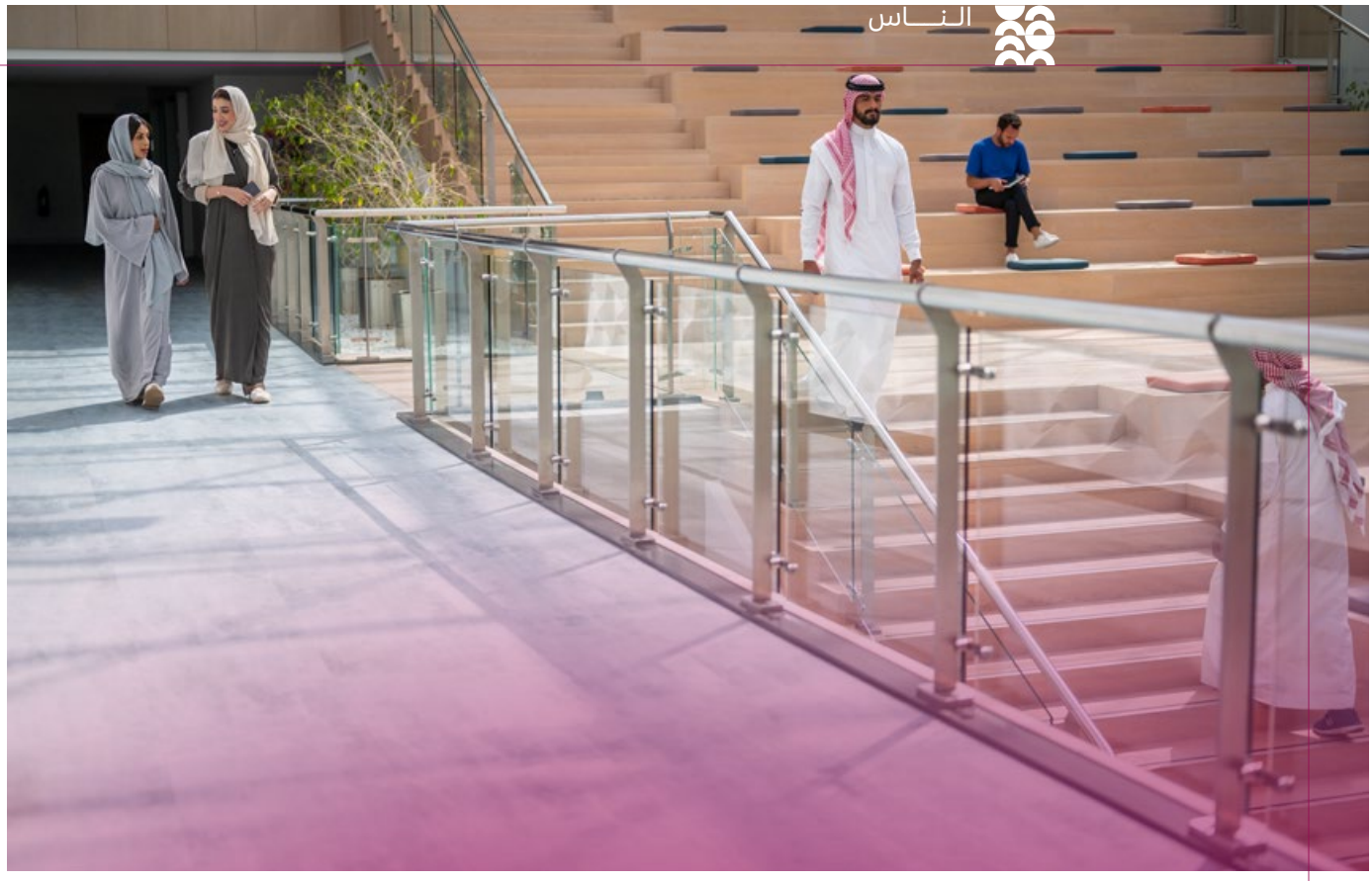

كما قام فريق البحث بتحليل تركيبة سوق العمل السعودي لمعرفة خصائص الموظفين في القطاع غير الربحي مقارنة بموظفي القطاع الخاص، من حيث الجنس والعمر وفئات الأجر والمهن والقطاعات الاقتصادية، نتيجة تحليل تفصيلي للبيانات الخام للمشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شهر سبتمبر من عام 2022م.

إذ تشير التركيبة العمالية إلى وجود توازن أكبر بين الجنسين في القطاع غير الربحي مقارنة بالقطاع الخاص، مع عدم وجود فوارق كبيرة في الفئات العمرية بين منسوبي القطاع الخاص وغير الربحي. إلا أن المثير للاهتمام، أن القطاع الخاص يقوم بإشراك الشباب (15 إلى 24 عاماً) بشكل أكبر بكثير من إشراك القطاع غير الربحي لهم. حيث يشكل الشباب 8.6% من مجموع العاملين في القطاع الخاص مقارنة بـ3.6% من العاملين في القطاع غير الربحي.

ويُستنتج من ذلك، أن القطاع غير الربحي قد تفوق على القطاع الخاص في إشراك المرأة في القوى العاملة، بينما تفوق القطاع الخاص على القطاع غير الربحي في إشراك الشباب في القوى العاملة. إذ يبدو أن متوسط عمر العامل في القطاع غير الربحي أكبر من نظيره في القطاع الخاص. وهو ما يستدعي إعادة النظر في قدرة المنظمات غير الربحية على استقطاب واستبقاء الكفاءات الشابة ضمن قواها العاملة، وضرورة تشجيع وتحفيز المنظمات غير الربحية على إعطاء أولوية لمشاركة الشباب والاستفادة من طاقاتهم البشرية بشكل أكبر وتشجيع تطوير القيادات الشابة ضمن خطط رأس المال البشري.

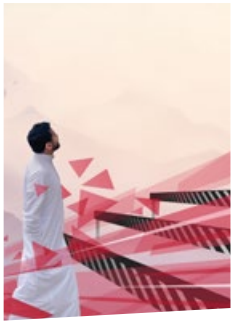

تقرير
الوصول للمستقبل
رحلة الشباب بين مقاعد العمل والتعليم والتدريب 2022م

موظفي القطاع غير الربحي
بحسب الجنس والعمر

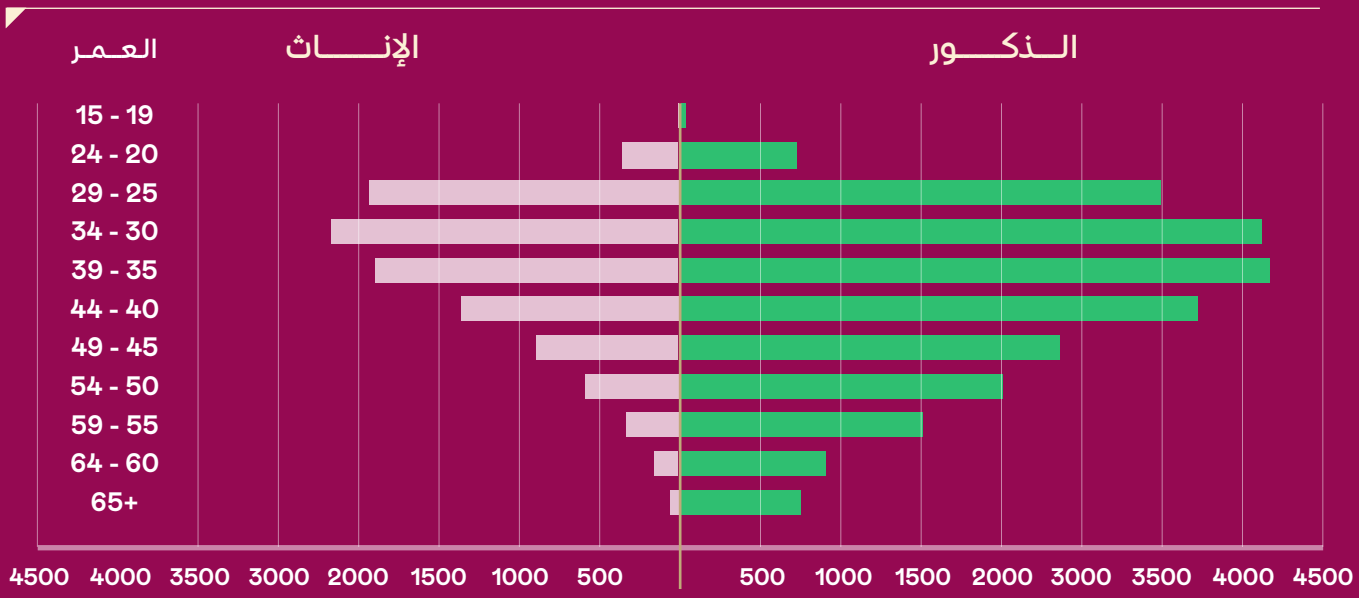

موظفي القطاع الخاص
بحسب الجنس والعمر

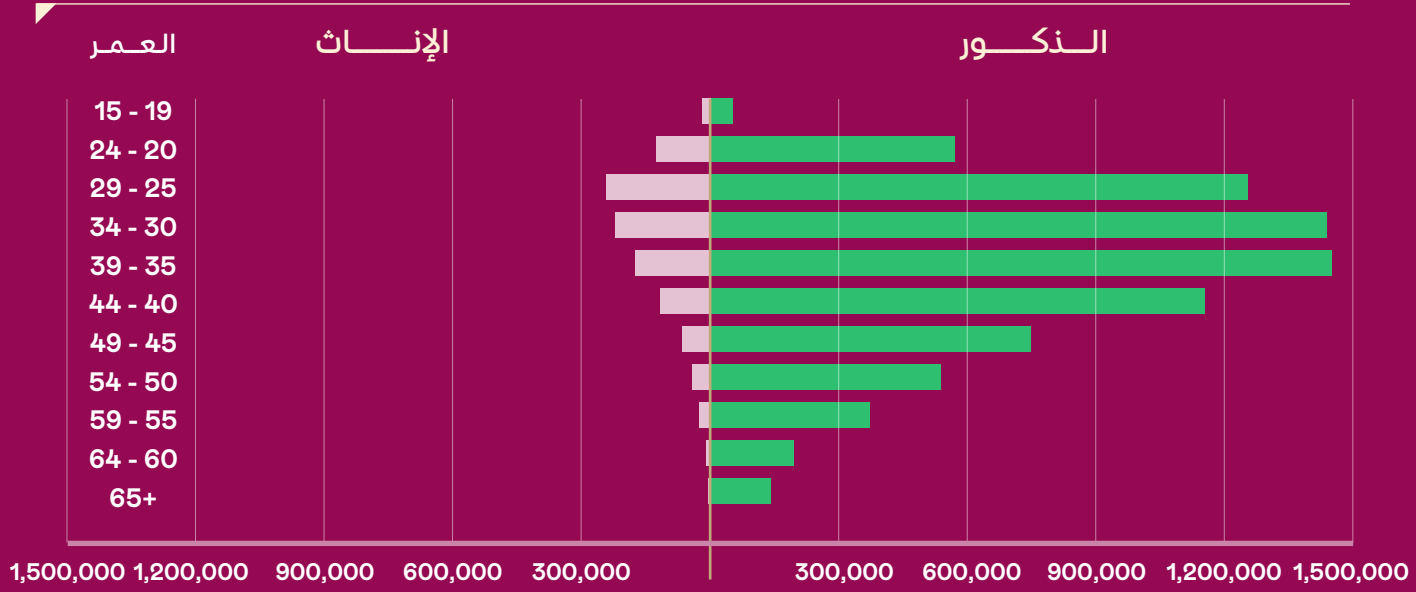

كما يتفوق القطاع غير الربحي على القطاع الخاص في معدلات التوطين. حيث بلغت نسبة توطين الوظائف في المنشآت غير الربحية إلى 61% من الوظائف يشغلها سعوديون وسعوديات، مقارنة بنسبة توطين 23% في القطاع الخاص السعودي.

معدلات توطين الوظائف
في القطاعين الخاص وغير الربحي

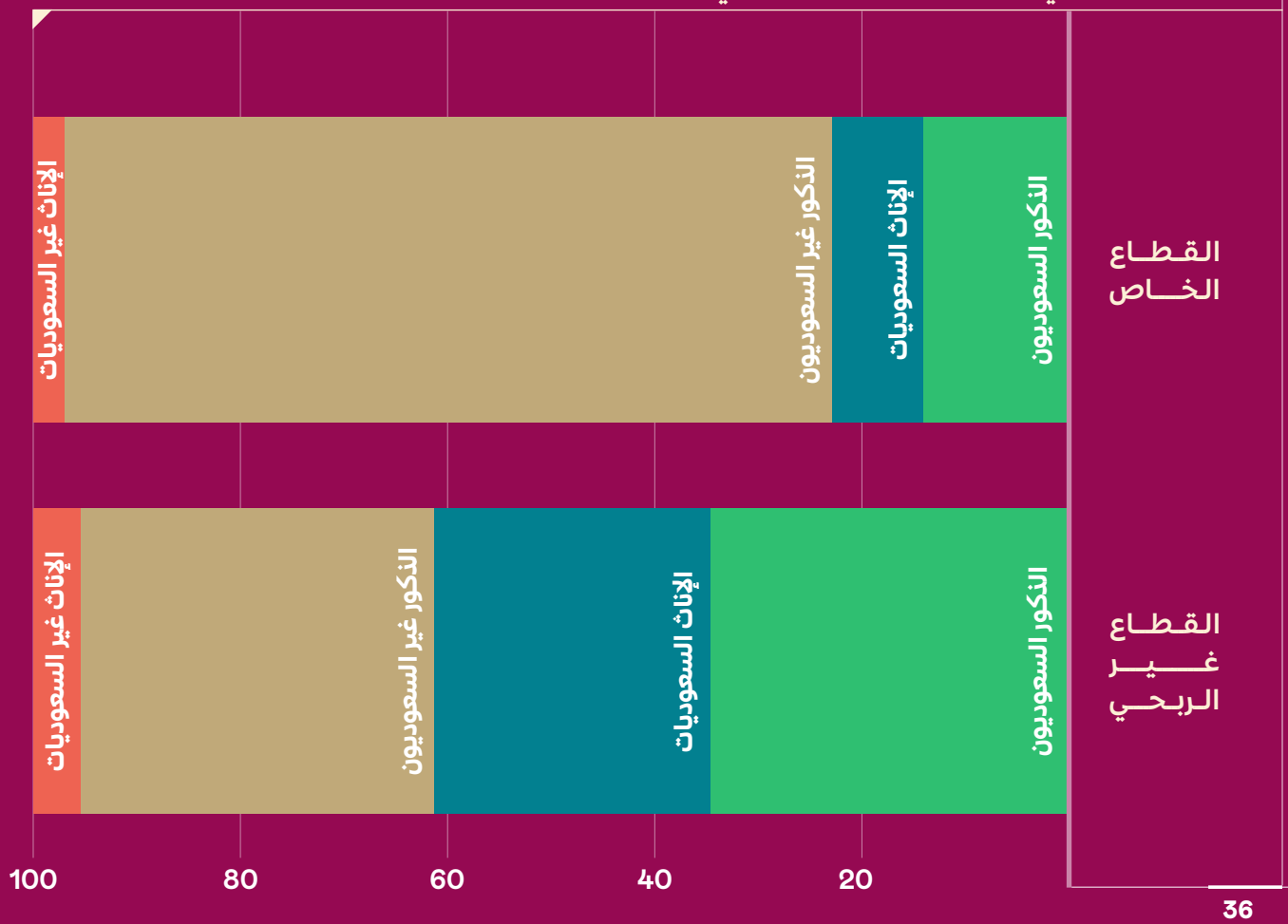

وبحسب فئة الأجر، فإنّ القطاع غير الربحي لا يزال يقدم أجوراً أكثر تنافسية -بالمجمل- مقارنة بالقطاع الخاص بشكل عام. حيث يميل القطاع الخاص إلى توظيف أيدي عاملة أجنبية منخفضة الأجر والمهارة، مقارنة بالقطاع غير الربحي. وتعد فئة الأجر الأعلى انتشاراً بين منسوبي القطاع غير الربحي بين 3 آلاف و10 آلاف ريال، بينما تعد الفئة الأكثر انتشاراً بين منسوبي القطاع الخاص أقل من 3 آلاف ريال بالمتوسط. ويعود ذلك إلى نوعية الوظائف والمهن والنشاط الاقتصادي المختلف تماماً بين القطاعين.

توزيع موظفي القطاع غير الربحي والقطاع الخاص
بحسب فئة الأجر

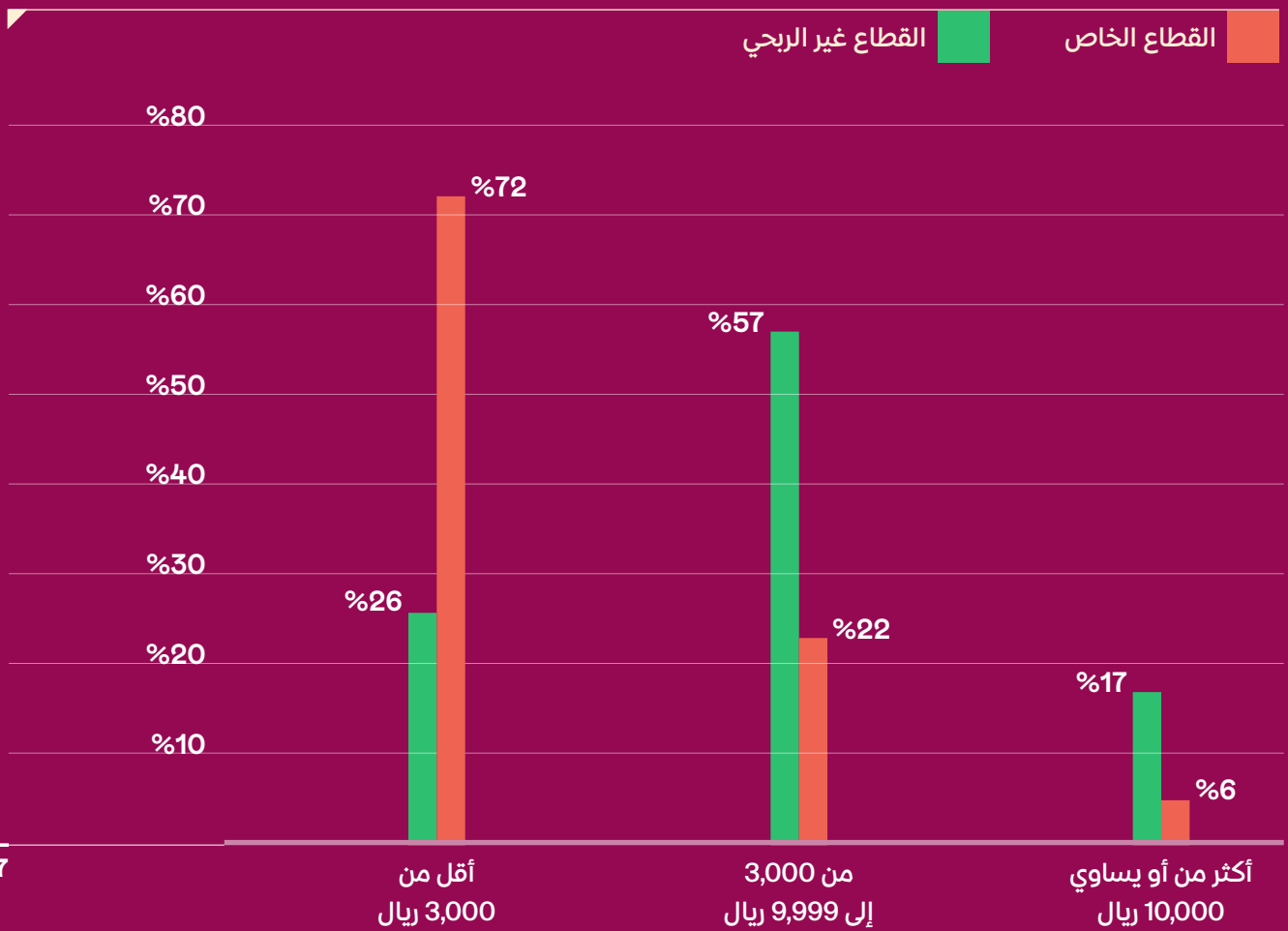

فعلى سبيل المثال، يعد قطاعي التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، القطاعين الأكثر توظيفاً في القطاع الخاص. بينما تعد الصحة والرعاية الاجتماعية، والتعليم، القطاعين الأكثر توظيفاً في القطاع غير الربحي. ولذلك، فإنّ نوعية المهن الأكثر انتشاراً بين القطاع غير الربحي والقطاع الخاص مختلفة تماماً، تبعاً للأنشطة الاقتصادية الأكثر رواجاً بينهما.

حيث تعد المهن الأكثر انتشاراً في القطاع الخاص، من حيث أعداد الموظفين، هي فئة العمال (في الإنشاءات والليساسة والبناء والدهان والنظافة والكهرباء والحدادة وأعمال التنزيل والتحميل) هي الأكثر انتشاراً بين المهن في القطاع الخاص، متبوعة بفئة المندوبين (في البيع والشراء والتسويق) وفئة السائقين (للشاحنات والمركبات والنقل الثقيل وآليات الطرق)، ثم فئات التمريض وحراس الأمن وعمال المطابخ (الطهي وتقديم الطعام).

بينما تعد المهن الأكثر انتشاراً في القطاع غير الربحي، من حيث أعداد الموظفين، فئة المعلمين (في الطفولة المبكرة والتعليم العام والجامعي)، والإداريين (الشؤون المالية والإدارية والترجمة والسكرتارية والعلاقات العامة وإدخال البيانات)، والباحثين الاجتماعيين، ثم العمال (النظافة والشحن والتفريغ)، وحراس الأمن.

ورغم ضعف دقة البيانات الخاصة بالمهن، إلا أنّ المسميات الوظيفية تقدم دلالة على وجود اختلاف جذري في أنواع الوظائف المتاحة بين القطاعين واختلافهما، تبعاً للأنشطة الاقتصادية الأكثر رواجاً بين منشآت القطاع الخاص ومنشآت القطاع غير الربحي.

تقرير
اقتصاد الرعاية السعودي
خيارات التحول وأفق النمو
2022م

توزيع موظفي القطاع غير الربحي
بحسب التخصص

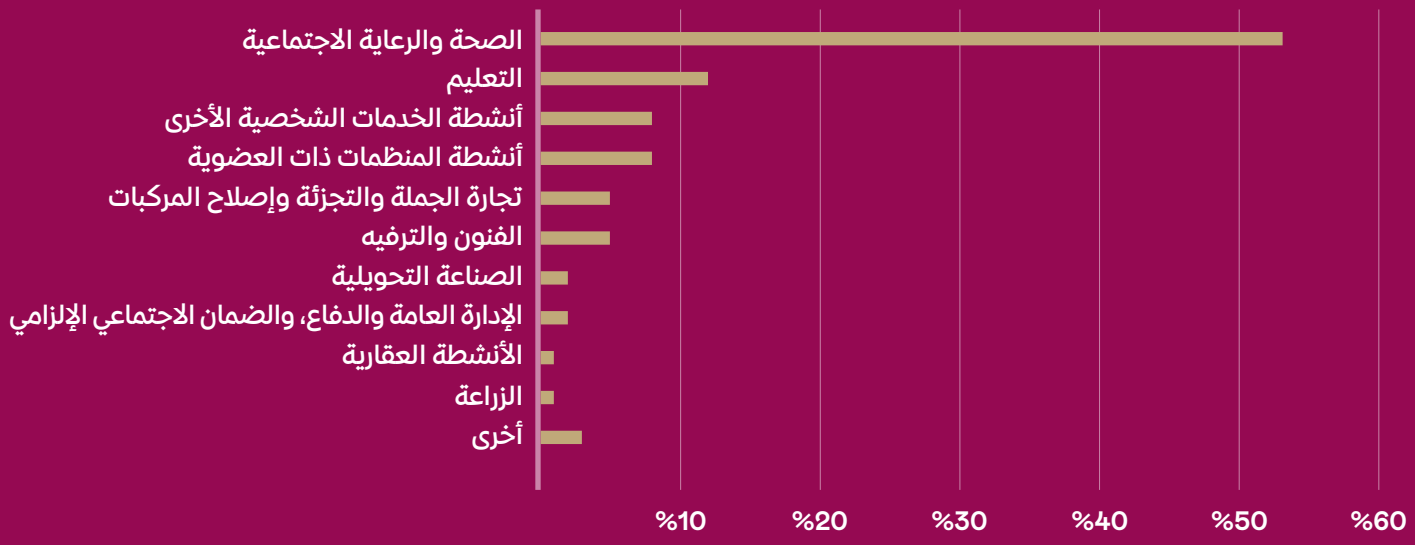

توزيع موظفي القطاع الخاص
بحسب التخصص

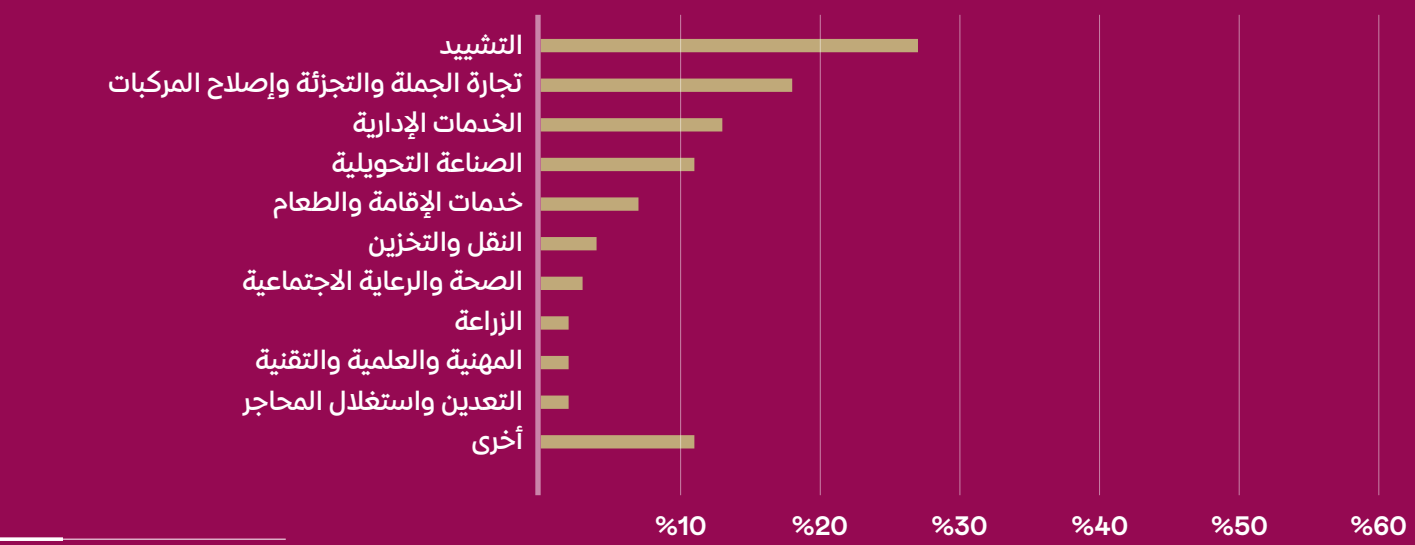

الأثـــــــر

تتميز منظمات القطاع غير الربحي بقدرتها على إحداث الأثر على مستويات وأبعاد متعددة. لأنّ الأنشطة غير الهادفة للربح تستهدف معالجة تحديات اجتماعية أو بيئية أو تنموية، هي في الغالب تتعدى المستهدفات وتمكن المستفيدين من هذه الأنشطة على المستوى الشخصي أو في نطاق الأسرة أو اجتماعياً واقتصادياً. وتعرف المنظمات غير الربحية على أنها منظمات يقودها الأثر، ابتداء من مرحلة التخطيط الاستراتيجي لأعمالها، مروراً بتنفيذ برامجها، وانتهاء بقياس أثر برامجها على مستفيدها. فعملية إدارة الأثر هي المحرك الأول لأعمال المنظمات والقصد الذي يستهدفه مؤسسو هذه المنشآت. وينطلق تأسيس أي منظمة غير ربحية من سؤال ما هو الأثر الذي تقصده هذه المنشأة؟

لذلك فإن رصد أثر هذه المنظمات يعد من التحديات العلمية التي يجتهد الباحثون والمتخصصون لاستقصائها. ونسعد من خلال نسخة آفاق القطاع غير الربحي لعام 2023م برصد آثر القطاع غير الربحي في المملكة عبر أربعة محاور:

1	2	3	4
المساهمة الاقتصادية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030	مساهمة القطاع في تحقيق البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030	مساهمة القطاع في تحقيق أجندة التنمية العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

ونعتقد بأنّ مساهمة القطاع غير الربحي في المملكة تتجاوز ما سيتم استعراضه في هذا الفصل، بسبب عدم الوقوف على الأثر الاجتماعي لجميع مكونات القطاع، بالإضافة إلى أن المملكة لازالت تقوم عبر الهيئة العامة للإحصاء ببناء الحساب الفرعي لقياس المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي لتضمينه ضمن الحسابات القومية، على غرار الحساب الفرعي للسياحة وللرياضة، لتصبح المملكة الأولى على مستوى المنطقة في بناء هذا النوع من الحسابات الفرعية.[12]

12. الحساب الفرعي هو عملية إحصائية لرصد المساهمة الاقتصادية للأنشطة التي تتمتع بخصوصية لا تستطيع الطريقة المعتمدة لقياس الحسابات القومية برصدها، كما هو الحال مع الأنشطة السياحية والرياضية وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي (أو الأنشطة غير الهادفة للربح). وللاستزادة يمكن مراجعة **دليل الأمم المتحدة للحساب الفرعي للمنشآت غير الربحية والمنشآت ذات الصلة والعمل التطوعي.**

أولاً:

المساهمة الاقتصادية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي

تعد وثيقة رؤية المملكة 2030 الوثيقة التنموية الأولى في المملكة التي ترصد مستهدفاً طموحاً لرفع المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي من أقل من 1% في عام 2015م إلى 5% بحلول عام 2030م -بإذن الله-، متجاوزاً المتوسط العالمي لمساهمة القطاع الاقتصادية في الدول الأخرى والمقدرة عند 3.5%.[13] كما أن الانتقاد الأكبر للطرق السائدة لاحتساب المساهمة الاقتصادية للقطاع تدور حول أنّ أغلب المنهجيات القائمة تعتمد على احتساب العائد المادي أو المقابل المالي لأنشطة القطاع، وهو ما يصعب تقديره مع ارتكاز القطاع على مبادئ الطوعية وعدم استهداف تحقيق الربح، مما يحول دون تقدير حقيقي للمردود الاقتصادي لعدد واسع من الأعمال غير الهادفة للربح والتي يتم تقديمها للمجتمع بدون أجر أو مقابل. ولذلك، فإنّ عدداً كبيراً من الدراسات يقوم على تقدير قيمة التكلفة البديلة في حال لم يقدم القطاع غير الربحي تلك الخدمات بشكل مجاني أو تطوعي أو بتكلفة ميسورة. ويعد الأثر الأكبر للقطاع غير الربحي هو تحقيقه لمستهدفات التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو بالبيئية بمختلف أشكالها بغض النظر عن ما تتيحه الأدوات الإحصائية الحالية من تقديرات نقدية. وتقوم مؤسسة الملك خالد من خلال تقرير هذا العام بتقديم تصور عن المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي عبر تطوير آلية احتساب رديفة إلى أن يتم بناء الحساب الفرعي ورصد المساهمة الاقتصادية للقطاع بشكل أكثر دقة ومنهجية.

واعتمدت المنهجية الرديفة التي طورتها مؤسسة الملك خالد لاحتساب المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي على حساب المساهمة الاقتصادية لثلاثة مكونات أساسية:

1. العائد الاقتصادي للتطوع
2. المساهمة الاستهلاكية للمنشآت غير الهادفة للربح
3. حصر القيمة الاقتصادية للأوقاف

وبالنظر للعائد الاقتصادي للتطوع في المملكة، نشهد تضاعف العمل التطوعي 9 مرات منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 بنسبة 808%. وشهد عام 2020م أعلى نسبة نمو للقيمة الاقتصادية للعمل التطوعي بنسبة 121% متبوعاً بعام 2019م بنسبة نمو بلغت 101%.

13. إدارة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (2018)، **"دليل الأمم المتحدة للحساب الفرعي للمنشآت غير الربحية والمنشآت ذات الصلة والعمل التطوعي"**

العائد الاقتصادي للعمل التطوعي
(2017م - 2021م) بالريال السعودي

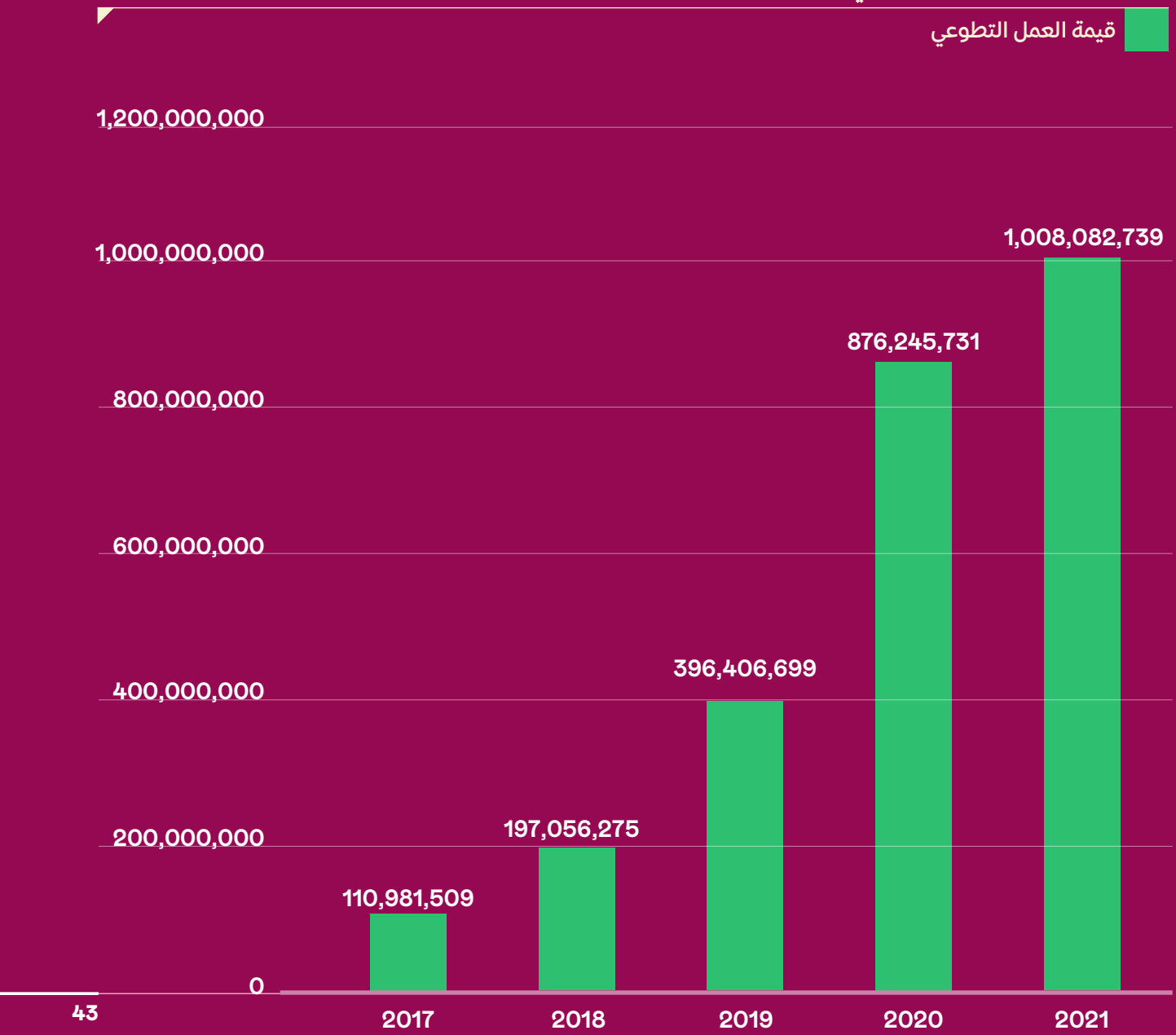

أما المساهمة الاقتصادية للعمل التطوعي فقد بلغت بحسب تقديرات مؤسسة الملك خالد في عام 2021م (0.28%) من الناتج المحلي الإجمالي و (0.39%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

نظرة على نمو ساعات العمل التطوعي خلال الست سنوات الماضية

(2017م - 2022م) بآلاف الساعات

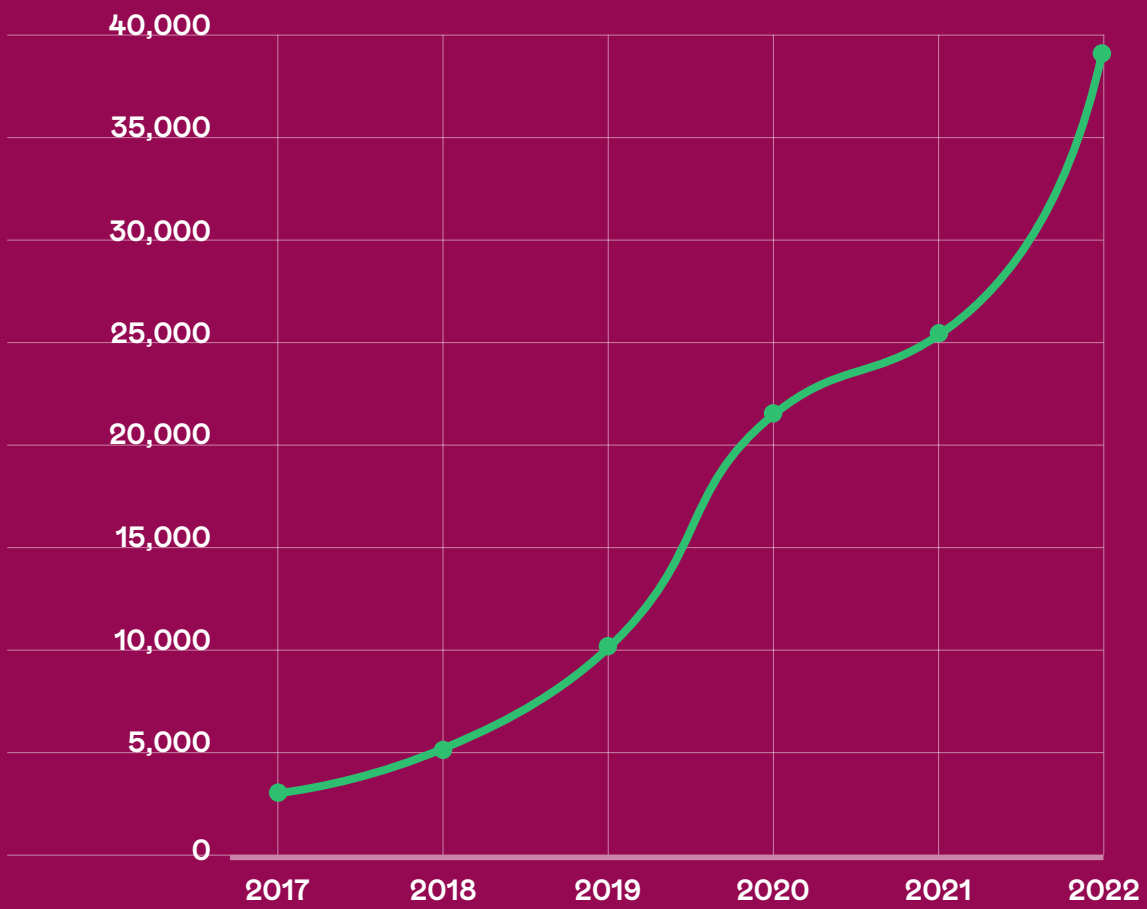

الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت غير الربحية لعام 2021م

تجاوز الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت غير الربحية خلال عام 2021م بمختلف مكوناته حاجز السبعة والثلاثين مليار ريال سعودي، حيث تقدر نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.22% بينما تقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1.72%. وتحتل المؤسسات الملكية الحصة الأكبر في ذلك يليها الجمعيات الأهلية ومن ثم مؤسسات الرعاية الصحية.

مساهمة المنشآت غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي

حسب قيمة الإنفاق الاستهلاكي لعام 2021م

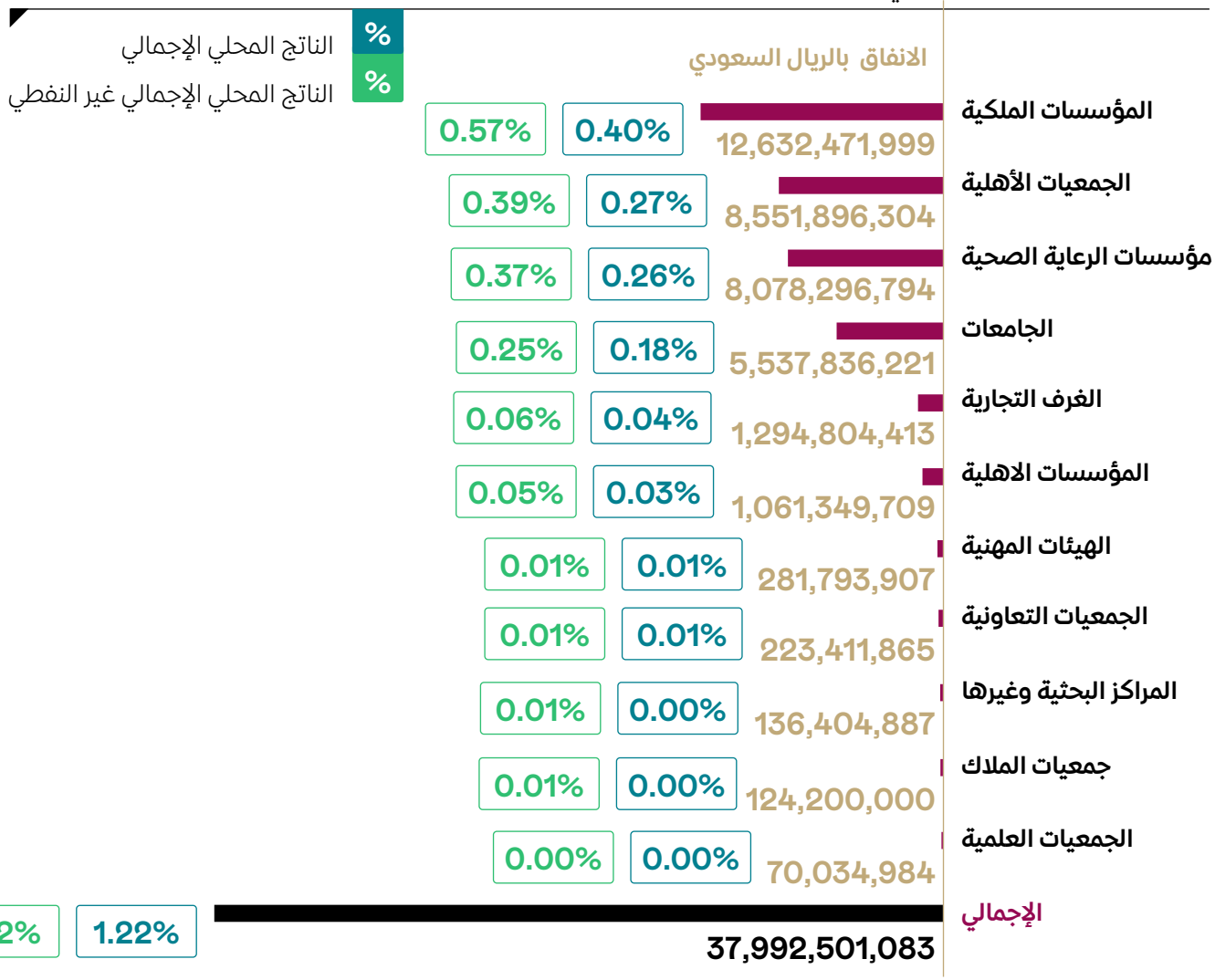

كما تقدر القيمة التقريبية لإيرادات الأوقاف لعام 2021م بمبلغ

7,706,737,280 ريال سعودي

بحسب التفصيل الوارد في فصل "المال" من هذا التقرير.

إجمالي المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي لعام 2021م

وتقدر المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في عام 2021م بمبلغ

54,371,234,268 ريال سعودي

بعد جمع القيمة التقديرية للعمل التطوعي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت غير الربحية وقطاع الأوقاف.

مساهمة المنشآت غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي

حسب قيمة الإنفاق الاستهلاكي لعام 2021م

	المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
	المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية	المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية
	÷	÷
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
	×	×
	100	100
2021	%1.74	2.46%

ويتطلب وصول المساهمة للمستهدف خلال السبع سنوات القادمة (بحلول عام 2030م) ارتفاع كبير في معدلات النمو للقطاع، متجاوزاً المعدلات التاريخية الحالية، للوصول إلى متوسط معدل نمو سنوي يعادل 18.80% ليحقق القطاع غير الربحي السعودي بذلك مساهمة 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

سيناريوهات النمو

	2021	2030 (نمو 4.7 %)*	2030 (نمو 3.5 %)*
الناتج المحلي الإجمالي	3,125,625,000,000	5,031,371,307,944	4,399,707,790,795
القطاع غير الربحي	54,371,234,268	252,000,000,000	220,000,000,000
نسبة المساهمة	%1.74	%5	%5

* تقديرات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى تحليل فريق البحث

ويظهر مما سبق أن القطاع غير الربحي يجب أن يصل إلى حجم يقدر بقيمة 220 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م من أجل الوصول للمستهدف (5% مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي). وفي حال نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبه نمو 4.7 % فإنّ القطاع غير الربحي يجب أن يصل إلى حجم نمو يقدر بـقيمة 252 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م للوصول للمستهدف وهو 5% مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة النمو السنوية للقطاع غير الربحي

سيناريوهات النمو

السنة	القطاع غير الربحي **في حال نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.5%**	القطاع غير الربحي **في حال نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7%**
2021	54,371,234,268	54,371,234,268
2022	63,614,344,093.56	64,429,912,607.58
2023	74,428,782,589.47	76,349,446,439.98
2024	87,081,675,629.67	90,474,094,031.38
2025	101,885,560,486.72	107,211,801,427.18
2026	119,206,105,769.46	127,045,984,691.21
2027	139,471,143,750.27	150,549,491,859.09
2028	163,181,238,187.82	178,401,147,853.02
2029	190,922,048,679.74	211,405,360,205.83
2030	223,378,796,955.30	250,515,351,843.91
نسبة النمو السنوي للقطاع	**%17**	**%18.5**

ونوضح فيما يلي تقديراتنا لحجم النمو المطلوب لكل مكون من مكونات القطاع غير الربحي للوصول إلى مستهدف الرؤية بحلول عام 2030م. إذ يَظهر بأنّ فرص تعظيم المساهمة الاقتصادية للقطاع تقع على عاتق المؤسسات الملكية (المؤسسات الصادرة بموافقة ملكية وسامية) بالإضافة إلى التوسع في عملية تخصيص الأصول الحكومية (لاسيما التعليمية والصحية) إلى نماذج عمل غير ربحية. حيث أنّ الجامعات بحاجة إلى الوصول إلى ما يفوق 22.5 مليار ريال سعودي بزيادة تقدر بحوالي 17 مليار ريال سعودي مقارنةً بعام 2021م، وهو ما يمكن تحقيقة من خلال زيادة وتيرة تحويل الجامعات العامة والأصول الحكومية التعليمية والصحية إلى كيانات غير ربحية، من خلال برنامج التخصيص.

القيم التقديرية لحجم الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت غير الربحية

سيناريوهات النمو حسب كل كيان قانوني (ملايين الريالات)

	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المؤسسات الملكية	12,632	14,780	17,293	20,232	23,672	27,696	32,404	37,913	44,358	51,899
الجامعات	5,538	6,479	7,581	8,869	10,377	12,141	14,205	16,620	19,446	22,752
مؤسسات الرعاية الصحية	8,078	9,452	11,058	12,938	15,138	17,711	20,722	24,245	28,367	33,189
المراكز البحثية وغيرها	136	160	187	218	256	299	350	409	479	560
الجمعيات التعاونية	223	261	306	358	419	490	573	671	785	918
الجمعيات الأهلية	8,552	10,006	11,707	13,697	16,025	18,750	21,937	25,666	30,030	35,135
المؤسسات الأهلية	1,061	1,242	1,453	1,700	1,989	2,327	2,723	3,185	3,727	4,360
الغرف التجارية	1,295	1,515	1,772	2,074	2,426	2,839	3,321	3,886	4,547	5,320
الهيئات المهنية	282	330	386	451	528	618	723	846	990	1,158
جمعيات الملاك	124	145	170	199	233	272	319	373	436	510
الجمعيات العلمية	70	82	96	112	131	154	180	210	246	288
الاوقاف	7,707	9,017	10,550	12,343	14,442	16,897	19,769	23,130	27,062	31,662
قيمة العمل التطوعي	8,672	10,146	11,871	13,889	16,250	19,013	22,245	26,027	30,451	35,628
المجموع	**4,371**	**63,614**	**74,429**	**87,082**	**101,886**	**119,206**	**139,471**	**163,181**	**190,922**	**223,379**

القيم التقديرية لحجم نمو القطاع المطلوب
سيناريوهات النمو للوصول لمستهدف 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030م

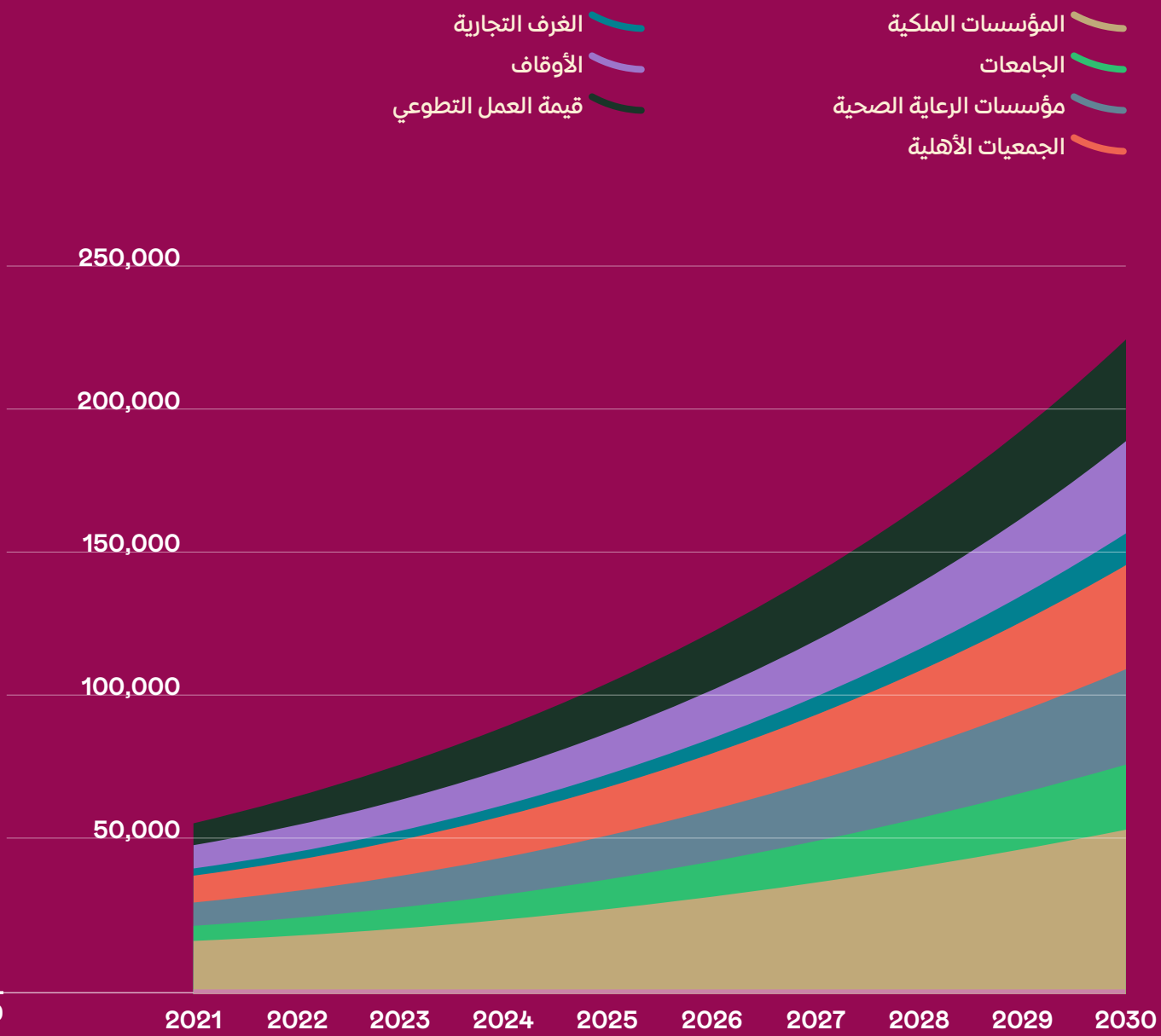

أما فيما يتعلق بنسبة نمو العمل التطوعي المطلوبة لدعم الوصول لمستهدف 5%، فعلى النشاط التطوعي أن ينمو سنوياً ليصل لقرابة 41 مليار سعودي كقيمة اقتصادية، وأن يتجاوز حجم المتطوعين 19 مليون متطوع تقدر ساعات عملهم التطوعية بـ800 مليون ساعة، ويمكن تحقيق المستهدف بأقل من ذلك في حال نمو القيمة المقدرة لكل ساعة تطوعية، مع زيادة معدلات الأجور السائدة في الاقتصاد السعودي وارتفاع نسبة الاحترافية في العمل التطوعي (أيدي عاملة مرتفعة الأجر والمهارة تقدم خدمات تخصصية ذات قيمة اقتصادية عالية).

وبالنسبة لقطاع الأوقاف (والذي لم يتم تحليله بشكل كافٍ في هذا التقرير بسبب شح البيانات)، فإنه من المتوقع أن يكون مساهماً رئيسياً في النمو المستقبلي، إلا أن ذلك لا يمكن تقديره في الوضع الحالي مع غياب البيانات.

ثانياً

مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 [15]

تعد منظمات القطاع غير الربحي شريكاً تنموياً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 على مستويات متنوعة. وبحسب تحليل فريق البحث لمستوى مواءمة أنشطة المنشآت غير الربحية مع أهداف الرؤية، نجد تركزاً لمساهمة القطاع غير الربحي في هدف (تمكين الحياة العامرة والصحية)؛ حيث تنشط العديد من المنظمات في مجال تعزيز الصحة والتعليم وتحسين جودة الحياة لأفراد المجتمع وتلبية الاحتياجات الأساسية للأشد حاجة. ولمنظمات دعم العمل الخيري كالمؤسسات الأهلية دور محوري في تحقيق هدف (تمكين المسؤولية الاجتماعية) من خلال بناء قدرات المنظمات غير الربحية وزيادة الأثر الاجتماعي للمبادرات الخيرية. ولازالت مساهمة المنظمات غير الربحية في زيادة معدلات التوظيف ضعيفة، بالرغم من نشاط عدد من المنظمات في مجال التأهيل والتدريب، إلا أن الحاجة لهذا النوع من النشاط من قبل المنظمات غير الربحية يظهر في الحواضر الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر.

15. قامت المؤسسة بتحليل مساهمة 4402 منظمة غير ربحية من جمعيات أهلية وعلمية ومهنية ومؤسسات أهلية وملكية وغرف تجارية وأندية في الأهداف الاستراتيجية الخمسة لرؤية المملكة 2030م.

مساهمة القطاع غير الربحي
في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030م

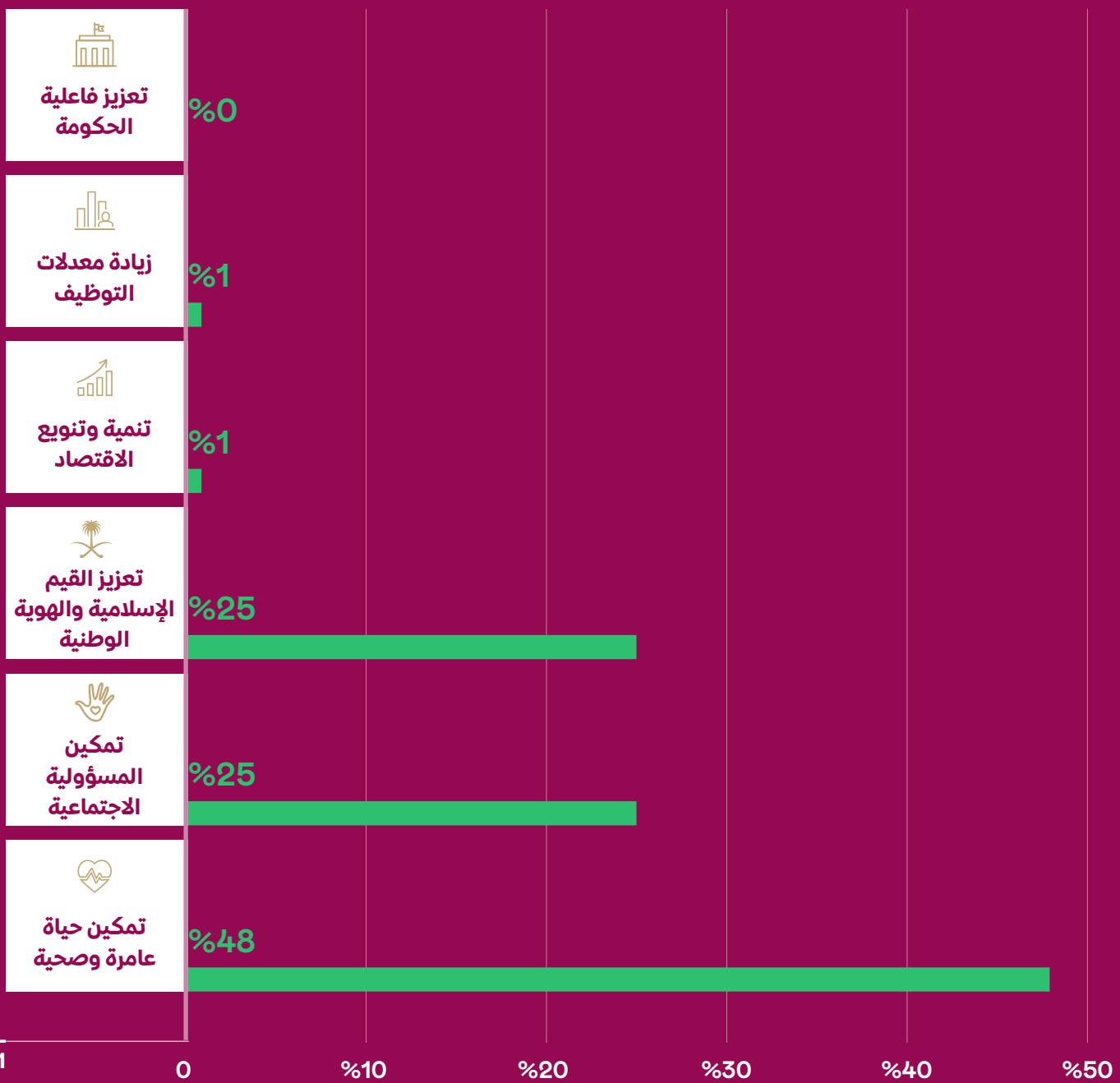

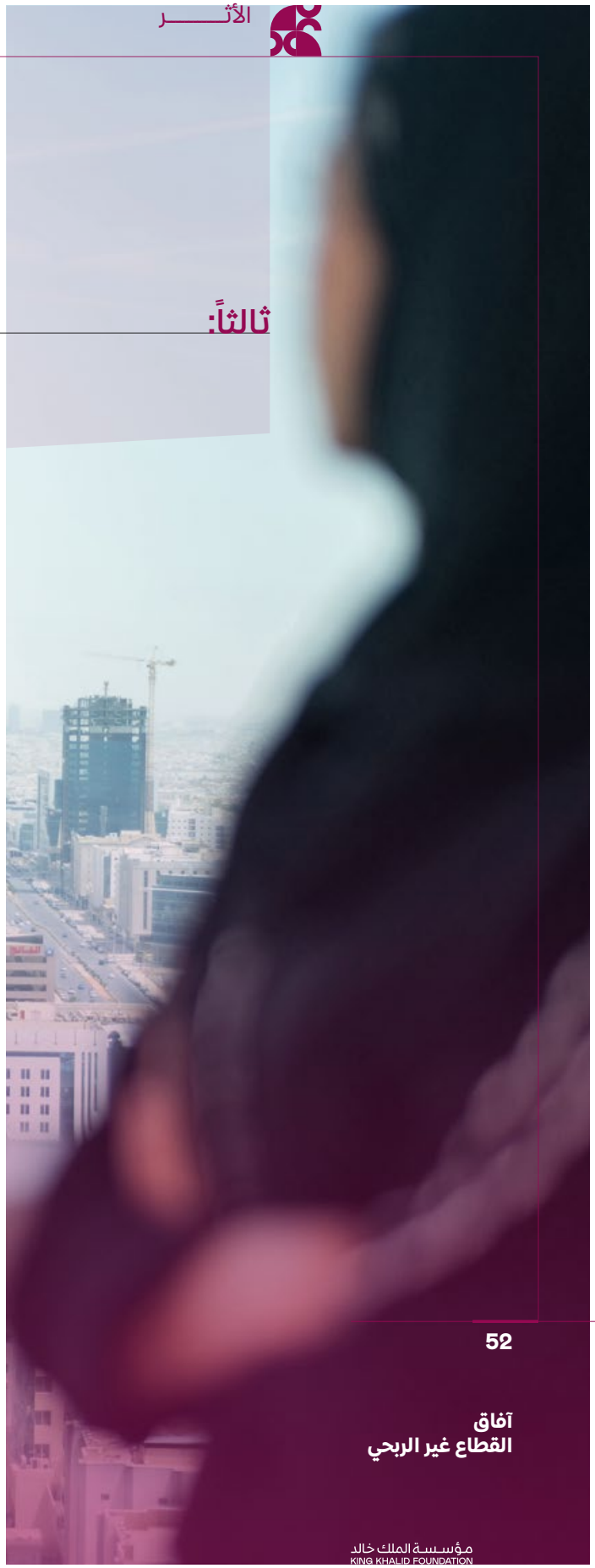

ثالثاً:

مساهمة القطاع في تحقيق البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030

وتنعكس مساهمة القطاع في الأهداف الاستراتيجية للرؤية على دعم برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، حيث يظهر تحليل المؤسسة تركز مساهمة القطاع غير الربحي في دعم برنامج التحول الوطني، ومن ثم برنامج التحول الصحي وبرنامج جودة الحياة. ويعد برنامج التحول الوطني أكثر تنوعاً من حيث أهدافه ومقاصده التي تتنوع ما بين تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية، دعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق، بالإضافة إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز بيئة الأعمال، وقيم العدالة والشفافية، والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية. ومن الطبيعي أن تبرز مساهمة القطاع دعماً لهذا البرنامج، بسبب ثراء البعد التنموي المجتمعي له. كما تساهم مجموعة صغيرة - لكنها عظيمة التأثير - من الجمعيات في برنامج الإسكان، لتركيزه الطموح على خيارات الإسكان التنموي لمستفيدي الضمان والفئات الأشد حاجة. وتظهر الحاجة لنمو مساهمة القطاع غير الربحي دعماً لبرنامج تنمية القدرات البشرية وبرنامج التحول الصحي، وهو ما يؤكد الحاجة لزيادة عدد المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم والصحة، وهي الأنشطة التي يتفوق في تقديمها القطاع غير الربحي عالمياً، مقابل تراجع النشاط غير الربحي حولها في المملكة. وسيتناول فصل الطموح عدداً من التوصيات الخاصة بتعزيز مساهمة القطاع غير الربحي في مجالات تحقيق برامج تحقيق الرؤية ومضاعفة المساهمة الاقتصادية للقطاع.

التوزيع النسبي لمساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030م

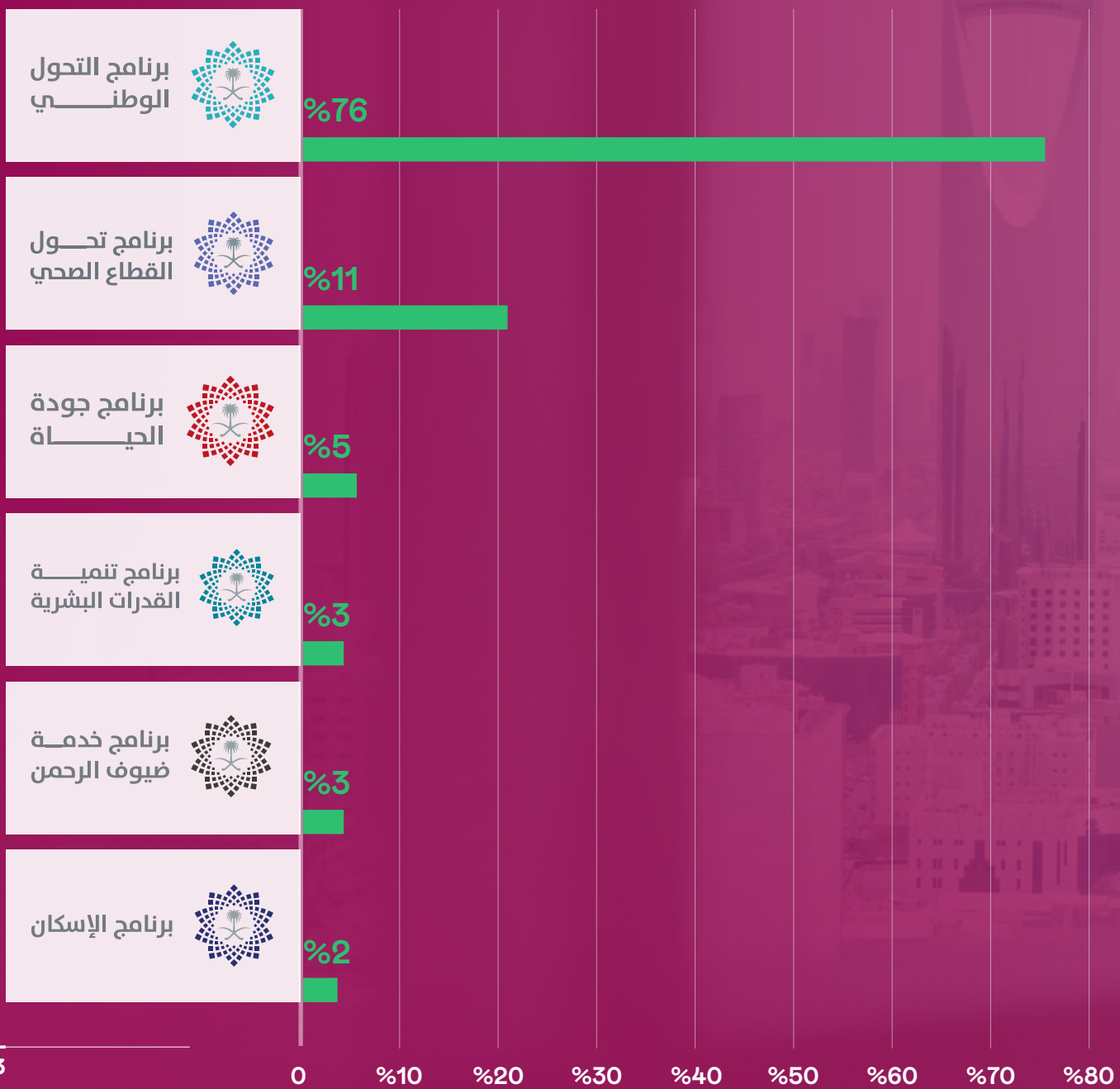

رابعاً:

مساهمة القطاع في تحقيق أجندة التنمية العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

أهداف التنمية المستدامة

أطلقت الأجندة العالمية للتنمية المستدامة في عام 2015م والتي صادقت عليها المملكة، لرسم مسار جديد لتحقيق التنمية يضع في اعتباره أهمية مشاركة جميع مكونات الدولة في تحقيق هذه الأهداف بحيث تصبح مسؤولية الحكومات تفعيل أدوار القطاعات الخاصة وغير الربحية في المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، واعتماد مبدأ الشراكة داخل الدول وبين الدول لتحقيق 17 هدفاً موزعة على خمسة محاور: حماية الكوكب، تحقيق الازدهار للمجتمعات، تحقيق الأمن والسلام، تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وعقد الشراكات لأجل التنمية.

وتعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أو ما يعرف بالأهداف العالمية) مركبة من حيث تعدد الأبعاد التنموية لكل هدف، فبالنظر للهدف رقم (4) على سبيل المثال الخاص بالتعليم الجيد، فإنّ الهدف لا يتعلق بالتعليم فقط وإنما بالثقافة والتراث والتعلم مدى الحياة، ولذلك نجد مساهمة كبيرة لمنظمات القطاع غير الربحي بالمملكة في تحقيق هذا الهدف، بالرغم من تراجع عدد المنظمات المتخصصة بالتعليم عند اعتماد تصنيف الأمم المتحدة للأنشطة غير الهادفة للربح (ICNPO).

ويساهم القطاع في تحقيق الهدف (16 السلام والعدل والمؤسسات القوية)، بسبب تركيز الكثير من منظمات القطاع في المملكة على تعظيم الأثر الاجتماعي وتشجيع التطوع وتعزيز العمل الخيري، حيث يندرج من ضمن غايات هذا الهدف بناء منظمات غير ربحية قوية بالإضافة إلى التلاحم الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية. أما فيما يتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة (الهدف 11)، فنجد مساهمة قوية للقطاع غير الربحي السعودي في تحقيقها تقوده جمعيات التنمية الأهلية (لجان التنمية الأهلية سابقاً)، والمنتشر بشكل كبير على المستوى المحلي والتي تساهم في التنمية المحلية على مستوى الأحياء، وهنا تظهر فرصة كبيرة للتوجه نحو تعزيز قدرات هذه المنظمات لتصبح رافداً لعمليات التنمية الحضرية المستدامة على النطاق المحلي وتحقيق المشاركة المجتمعية. ومن المتوقع دائماً وجود مساهمة قوية للمنظمات غير الربحية في تحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر)، لتفوق منظمات القطاع عالمياً في هذا المجال ولحجم حصة جمعيات تقديم الدعم المالي (مثل جمعيات البر) في المملكة كمكون أساسي للقطاع غير الربحي.

ولمتابعة أثر المنظمات غير الربحي من أبعاد تنموية مختلفة داعم كبير لصناع القرار في فهم أوجه المساهمة التي يمكن للقطاع غير الربحي تقديمها على أصعدة متعددة، ويحقق الاستفادة المثلى من مساهمات القطاع ويحقق الآثار التنموية المرجوة منه.

مساهمة القطاع غير الربحي
في تحقيق الأهداف العالمية (دون احتساب الأوقاف وجمعيات الملاك)

وتجدر الإشارة إلى أن عدد كبير من المنشآت غير الربحية تقوم بمجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج (والتي تتقاطع مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة وأكثر من برنامج من برامج الرؤية)، لكن تحليل فريق البحث اقتصر على تحديد أكثر الأهداف والبرامج قرباً لأنشطة كل منظمة، تفادياً للتكرار.

السمعة

تؤثر الصورة الذهنية عن القطاع غير الربحي على تفاعل المجتمع وصناع القرار معه؛ وهي حجر الأساس لحصول القطاع على الدعم الذي يحتاجه لتشغيل أنشطته، والأهم من ذلك المحرك الرئيسي لانضمام المزيد من أفراد المجتمع له سواء عن طريق العضوية أو التطوع أو العمل أو حتى اتخاذ قرار تأسيس المنظمات غير الربحية.

وقد مر القطاع غير الربحي بفترات مختلفة تاريخياً، فمنذ ولادته نشأ تلبية للاحتياجات الأساسية للناس، ثم عانى في مرحلة التشكل (بين عامي 1991م و2015م) إلى تكوّن صورة ذهنية سلبية عنه بسبب ما واجه القطاع من استغلال بعض ضعاف النفوس للعمل الخيري وخداع المجتمع لأجل تمويل الإرهاب وبعض ممارسات سوء استخدام السلطة وخيانة الأمانة.

وفي هذه المرحلة المعاصرة، من الممكن القول بأنّ القطاع يعود بثقة أكبر بسبب إحكام الرقابة والحوكمة على منشآت القطاع غير الربحي والعاملين فيه، ووقوف المجتمع على الأدوار التنموية المرصودة للقطاع عبر رؤية المملكة 2030.

وقد قامت مؤسسة الملك خالد برصد الانطباعات السائدة عن القطاع غير الربحي منذ عام 2017م. وأطلقت الحملات التوعوية عن القطاع، بهدف تحسين الصورة الذهنية عنه منذ عام 2020م. حيث قامت المؤسسة بإطلاق 4 حملات لكسب التأييد المجتمعي حول أنشطة القطاع غير الربحي على منصات التواصل الاجتماعي. واستهدفت الحملات عموم الجمهور من الفئة العمرية (+15 عاماً)، والتفاعل معهم بالإجابة على استفساراتهم والرد على تعليقاتهم، بهدف تقديم التوضيح لحاملي الآراء السلبية عن القطاع. حيث استطاعت المؤسسة عبر تفاعلها مع الجمهور على منصات التواصل الاجتماعي تغيير رأي 20% من أصحاب الرأي السلبي عن القطاع – الذين تفاعلوا مع منشوراتها - في عام 2021م، و8% من أصحاب الرأي السلبي في عام 2022م. مما يشير إلى جدوى التواصل الفعال مع أفراد المجتمع بشكل مباشر للإجابة على الاستفسارات وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن القطاع ومنسوبيه.

وباستخدام أدوات الاستماع لمنصات التواصل الاجتماعي،[16] فيمكننا فهم الانطباعات والآراء عن القطاع غير الربحي الإيجابية والسلبية على النحو التالي:

التفاعل الإيجابي

تتركز النبرة الإيجابية حول التعبير عن مشاعر الفخر لوجود أنشطة ومنظمات غير ربحية تقدم خدمات حيوية تستفيد منها فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة للتعبير عن بالغ الامتنان للأعمال المفيدة التي يقدمها القطاع غير الربحي للمجتمع والوطن.

التفاعل السلبي

يطغى على هذا النوع من التفاعل نبرة التحذير والتخويف من التعامل مع المنظمات غير الربحية، أو السخرية من الأنشطة غير الربحية، أو الغضب من القطاع غير الربحي.

ونورد فيما يلي أبرز الانطباعات السلبية التي تم رصدها على مواقع التواصل الاجتماعي ومن خلال حملة مؤسسة الملك خالد لدعم القطاع غير الربحي **(#قد_الثقة)**، حول الأنشطة غير الهادفة للربح:

- العمل بدون مقابل (التطوع) هو من أشكال الاستغلال للشباب
- عدم وضوح الفرق بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأشكال القانونية للمنظمات غير الهادفة للربح
- تفضيل التبرع المباشر على التبرع عن طريق جمعية بسبب أن الجمعية تقوم بخصم جزء من مبلغ التبرع لتغطية جزء من المصاريف التشغيلية للجمعية
- عدم وعي المتبرع بأنّ معظم منصات التبرع الحكومية نفسها تقوم باستقطاع جزء من التبرعات لتغطية المصاريف التشغيلية للمنصات
- الاعتقاد بأن استمرار مشاهدة مظاهر الفقر هو بسبب فشل الجمعيات في معالجة أسبابه
- الظن بانتشار الفساد لدى العاملين في الجمعيات وعدم إيصال التبرعات للمستفيدين الحقيقيين
- تشكل انطباع خاطئ بارتفاع رواتب العاملين في الجمعيات والحاجة لأن يكون العاملون من المتعففين والزاهدين في الحياة

16. تحليل فريق تصميم السياسات وكسب التأييد بمؤسسة الملك خالد عبر استخدام أدوات الاستماع لمنصات التواصل الاجتماعي social listening.

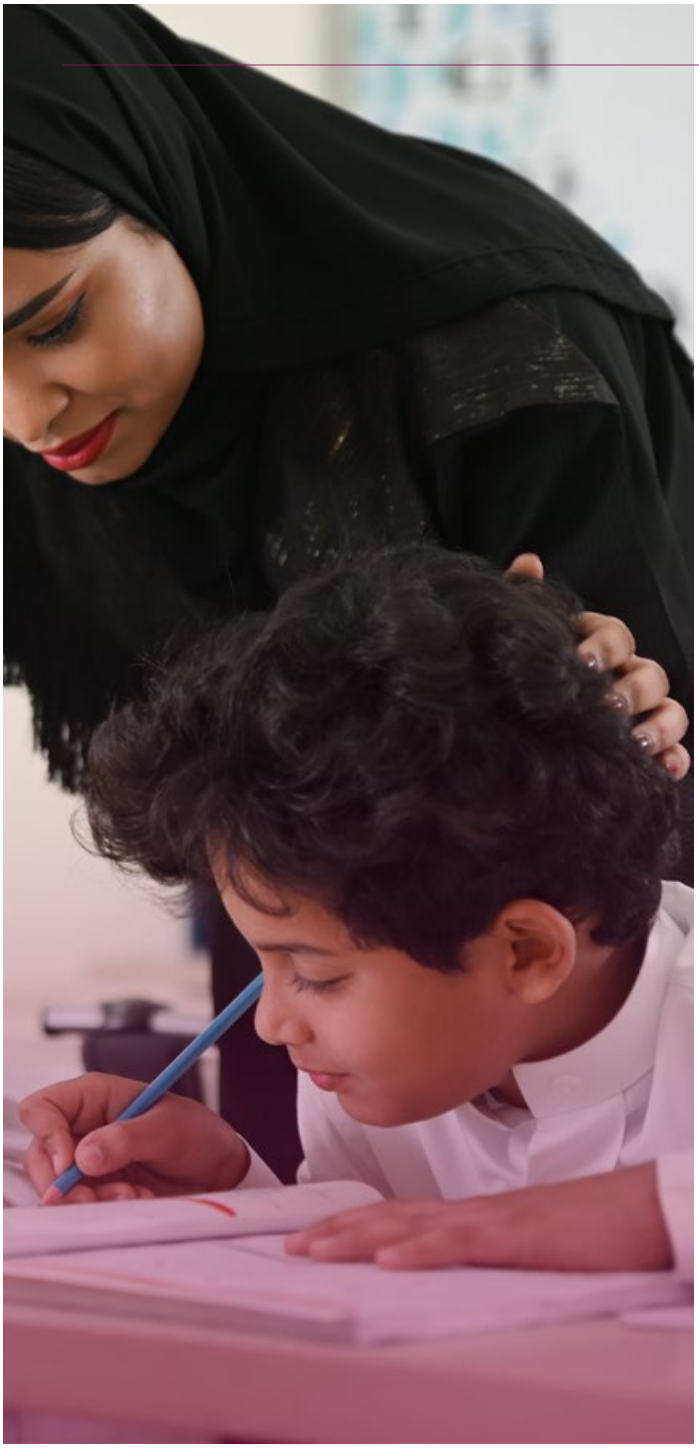

ورغم انتشار هذه الانطباعات المغلوطة عن القطاع غير الربحي، إلا أن مقاومتها وتفنيدها وبث الرسائل والحقائق الصحيحة عنه مجدٍ ويتطلب نَفَساً طويلاً وخططاً طويلة المدى مع مختلف أطراف المصلحة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية فقط، رصدت مؤسسة الملك خالد ارتفاع ثقة المجتمع في القطاع غير الربحي في عام 2022م مقارنة بعام 2017م.[17] إذ انخفض انعدام الثقة في نزاهة المنظمات غير الربحية من 28% في عام 2017م إلى 11% من أفراد المجتمع اليوم؛ ويرى الأغلبية الباقية بأنهم يثقون جداً (43% من المستفتين) أو يثقون إلى حد ما (46% من المستفتين) في نزاهة المنظمات غير الربحية.

وفيما يتعلق بالإقبال على الأعمال التطوعية، فقد رصدت المؤسسة ارتفاع نسبة ممارسة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع من 27% في عام 2017م إلى 38% في عام 2021م. وانخفضت نسبة التطوع بشكل مباشر وفردي وغير مؤسسي من 60% في عام 2017م إلى 47% في عام 2021م. بينما تضاعفت نسبة التطوع لدى الجهات الحكومية، مع استمرار مستوى التطوع لدى الجمعات غير الربحية عند 27%.

مما يشير إلى وجود حاجة للتوعية بالفرص التطوعية لدى المنظمات غير الربحية أو توفير المزيد من الفرص التطوعية داخل القطاع غير الربحي. ومن الجدير بالذكر، بأنّ أغلب الأشخاص الذين قاموا بالتطوع المؤسسي من خلال الجهات الحكومية أو المنظمات غير الربحية (ما نسبته 82% منهم)، أفصحوا عن أنهم لم يحصلوا على هذه الفرصة التطوعية من خلال المنصة الوطنية للتطوع، مما قد يشير إلى ضعف الوعي المجتمعي بالمنصة والفرص التي توفرها.

17. نتائج مسح استطلاع رأي أجرته مؤسسة الملك خالد بالتعاون مع المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام (رأي) بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على عينة شملت أكثر من 1,028 شخصاً ممثلة للسكان السعوديين في عام 2017م وتم تنفيذه مرة أخرى في عام 2021م.

مقارنة أنماط التطوع
في عام 2017م مع عام 2021م

60

آفاق القطاع غير الربحي

وبالانتقال إلى العطاء، فهناك ازدياد ملحوظ في نسبة أفراد المجتمع التي توجه ولو جزءاً من تبرعاتها إلى الجمعيات الخيرية، من 53% من المتبرعين في عام 2017م إلى 60% من المتبرعين في عام 2021م. وهو ما يمكن تفسيره كمؤشر في ازدياد الثقة لدى أفراد المجتمع في القطاع غير الربحي وجدارته في تلقي التبرعات وإيصالها إلى مستحقيها.

و يحتاج القطاع إلى جهود مضاعفة لدعم مرحلة انطلاقته نحو تحقيق المستهدفات الوطنية لإبراز أدواره التنموية والتعريف بها لدى عموم المجتمع، بالإضافة إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول تمويل الأنشطة التشغيلية للجمعيات ومهن القطاع غير الربحي، مع التأكيد على نشر تقارير الأداء المالية والقوائم المالية للمنظمات غير الربحية، وتركيز المنظمات غير الربحية على تفعيل التواصل المجتمعي واستخدام أدوات الاتصال الفعّال مع العموم وتبني معايير الشفافية والإفصاح والانفتاح.

الـطـمـوح

بعد مضي 22 عاماً من العمل في مجال تمكين القطاع غير الربحي، والمتابعة عن كثب ميدانياً وعبر تواصلنا المستمر مع أصحاب المصلحة في القطاع غير الربحي، تتقدم مؤسسة الملك خالد عبر هذا التقرير بخمس توصيات نؤمن بأنها ستدعم تسريع الوصول لمستهدفات رؤية المملكة 2030 المرصودة للقطاع غير الربحي، وستعظم من الآثار المجتمعية والاقتصادية للأنشطة غير الهادفة للربح. ونطمح لأن يتم إطلاق عنان القطاع غير الربحي ليمارس أعماله بحوكمة عالية، وأن يكون الشريك الأول لبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030، ومن أوائل الموظفين للشباب، وأن يظهر القيم الأصيلة للشعب السعودي من عطاء وتكاتف ومواطنة، والمستمدة من العمق العربي والإسلامي، وصولاً لريادة القطاع غير الربحي إقليمياً وعالمياً.

01 إطلاق برنامج تعظيم أثر القطاع غير الربحي ضمن الحزمة الثالثة للبرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030 (2025م- 2030م)

وسيكون لتخصيص برنامج تنفيذي لرؤية المملكة 2030 بهدف تعظيم أثر القطاع غير الربحي، داعماً قوياً للجهود الحثيثة اللازمة لتحقيق المساهمة الاقتصادية المرجوة من القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ورفعها من 54 مليار ريال كقيمة اقتصادية إلى 250 مليار ريال في عام 2030م. كما أن هناك حاجة ماسة لإحكام حوكمة الجهود الوطنية والجهات الإشرافية على القطاع غير الربحي من خلال إطار حوكمة رؤية المملكة 2030 على مستوى رسم التوجهات، وعلى مستوى الإنجاز وإطلاق المبادرات. كما أن المقترح يتماشى مع ما تم العمل به من تخريج "برنامج تحول القطاع الصحي" من "برنامج التحول الوطني" لأهميته، وهو ما يمكن أن يعمل به من خلال تخريج أهداف القطاع غير الربحي من "برنامج التحول الوطني" إلى برنامج مستقل.

بطاقة البرنامج المقترحة

وصف البرنامج

برنامج لزيادة مساهمة القطاع غير الربحي الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينه من تحقيق نمو أسرع وأثر أكبر وأعمق؛ من خلال تحفيز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة. وتمكينه من التحول نحو المؤسسية، وتهيئة البيئة التقنية المساندة، وتعزيز التعاون بين المنظمات غير الربحية والأجهزة الحكومية، وتسهيل عملية استقطاب التمويل والمعرفة والكفاءات وتدريبها وبناء قدراتها، وتمكينه من المساهمة في تقديم الخدمات والفنون والثقافة.

أهداف المستوى الثالث

ذات العلاقة المباشرة:

6.3.1 دعم نمو القطاع غير الربحي
6.3.2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق (الحصول على التمويل، والمواهب، والمعرفة، وما إلى ذلك)
6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني
6.2.1 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية

ذات العلاقة غير المباشرة:

2.6.4 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية
2.6.5 تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية
2.5.2 تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة
5.3.2 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
5.2.5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
4.3.3 زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد
4.2.3 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل
3.1.3 خصخصة خدمات حكومية محددة
6.1.1 تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، والادخار..)
6.1.2 تشجيع العمل التطوعي

برنامج تعظيم الأثر (عينات مبدئية من المؤشرات)

أ. عينة مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات تمثل مستهدفات	التوظيف في القطاع غير الربحي
	معدل العطاء الخيري للمواطنين
	العائد الاجتماعي على الاستثمارات
	مستوى الأسر محدودة الدخل
	الناتج المحلي الإجمالي
	نسبة المشاركة في تقديم الخدمات
	معدل الاستهلاك
	معدل إنفاق الأسر السعودية

ب. عينة المؤشرات الخاصة بالبرامج

المساهمة الاقتصادية	معدل نمو مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج الوطني الإجمالي
توليد الوظائف	نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية
نمو الإنفاق الاجتماعي	متوسط نمو نفقات البرامج في الحسابات الختامية للمنظمات غير الربحية
عدد الجمعيات المتخصصة	نسبة الجمعيات المصنفة حسب التخصصات النوعية الجديدة إلى جمعيات غير المتخصصة

مساهمة القطاع غير الربحي
في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030م

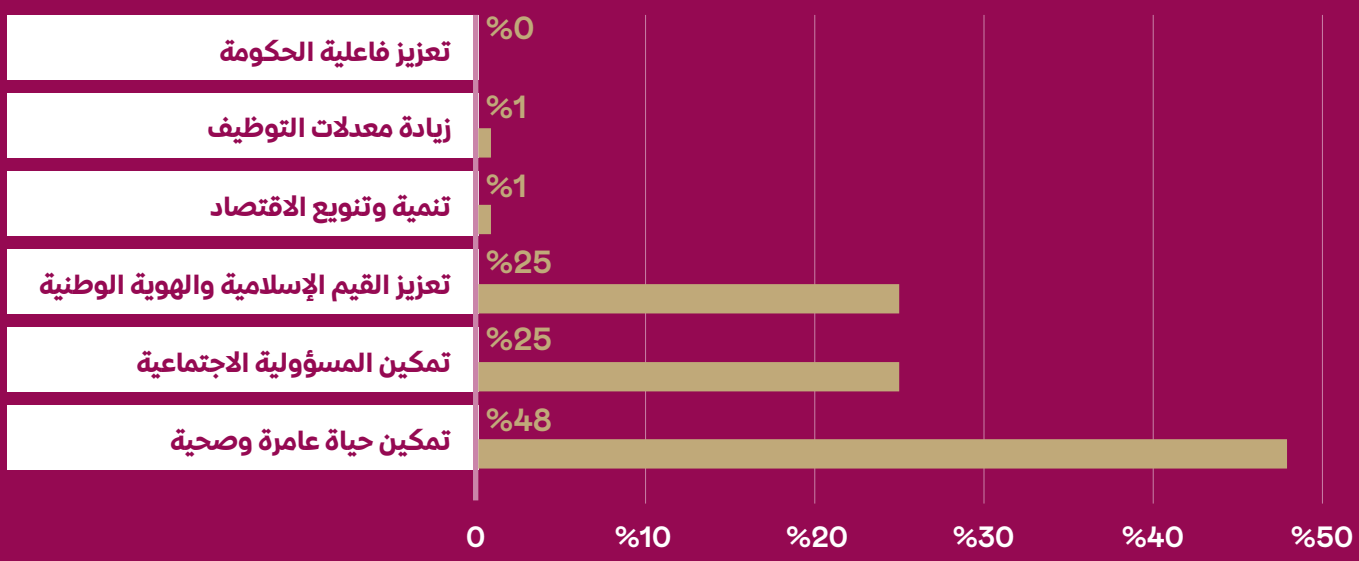

مساهمة القطاع غير الربحي
في تحقيق البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030م

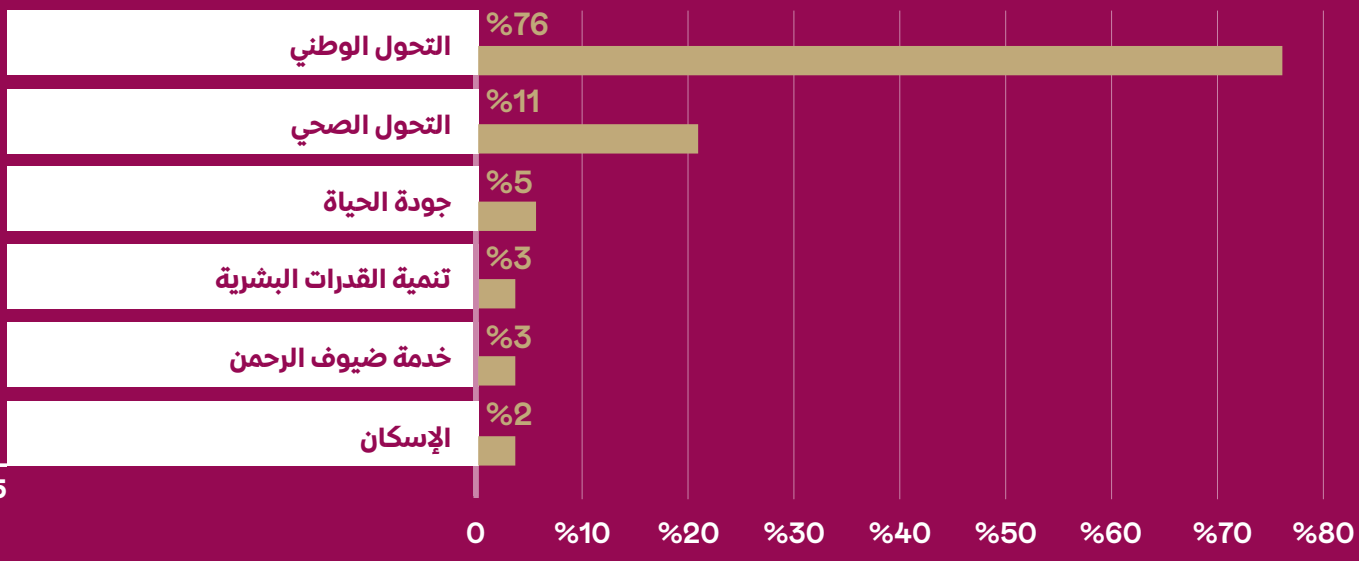

02

إعـادة هندسـة إجـراءات جهـات الإشـراف المالـي والإداري والفنـي والمكانـي فيمـا بينهـا وفـي تعاملاتهـا مـع منظمـات القطـاع غيـر الربحـي وإصـدار وتحديـث لوائـح تنظيـم العلاقـة

جهات الإشراف المالي والإداري

وهـي الجهـات المسـؤولة نظامـاً عـن إحـكام إجـراءات الحوكمـة عـلى القطـاع غيـر الربحـي، وتضـم كلاً مـن المركـز الوطنـي لتنميـة القطـاع غيـر الربحـي فيمـا يتعلـق بالجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة، الهيئـة العامـة للأوقـاف فيمـا يتعلـق بالأوقـاف والمنشـآت الوقفيـة، والجهـات المختصـة كرئاسـة أمـن الدولـة والبنـك المركـزي فيمـا يتعلـق بسـلامة الإجـراءات الأمنيـة والماليـة للأنشـطة غيـر الهادفـة للربـح.

أ. قيـام المركـز الوطنـي لتنميـة القطـاع غيـر الربحـي بوضـع قواعـد حوكمـة تتناسـب مـع حجـم كل منشـأة غيـر ربحيـة (متناهيـة الصغـر، صغيـرة، كبيـرة، ضخمـة، عملاقـة) تلائـم مسـتوى المخاطـر والقـدرات التشـغيلية للمنشـأة، بمـا يدعـم إحـكام الرقابـة عـلى أنشـطة القطـاع بشـكل أكثـر فعاليـة وموضوعيـة.

ب. حصـر الهيئـة العامـة للأوقـاف لحجـم الأوقـاف فـي المملكـة وتصنيـف الأوقـاف بحسـب حجمهـا ونشـاطها، وإلـزام الأوقـاف بنشـر قوائمهـا الماليـة.

ج. إصـدار لائحـة لتنظيـم العلاقـة بيـن جهـات الإشـراف الإداري والجهـة المختصـة ولائحـة لتنظيـم العلاقـة بيـن جهـات الإشـراف الإداري والبنـك المركـزي (عـلى غـرار اللائحـة المنظمـة للعلاقـة بيـن جهـات الإشـراف الفنـي والمركـز الوطنـي لتنميـة القطـاع غيـر الربحـي) بمـا يدعـم جهـود تسـجيل المنظمـات غيـر الربحيـة فـي مـدة لا تتجـاوز 60 يومـاً مـن رفـع طلـب تأسـيس المنظمـة غيـر الربحيـة.

د. تحديـث لائحـة تنظيـم العلاقـة بيـن جهـات الإشـراف الفنـي والمركـز الوطنـي لتنميـة القطـاع غيـر الربحـي بمـا يضمـن تسـهيل وتسـريع إجـراءات الترخيـص للفعاليـات والأنشـطة والبرامـج والمشـاركات.

جهات الإشراف الفني

وعـادة تكـون الجهـة المشـرفة فنيـاً المسـؤول الأول عـن تنظيـم قطاعـات مختلفـة (كـوزارات الثقافـة والترفيـه والبيئـة والصحـة والتعليـم والشـؤون الإسـلامية إلـخ)، وتقـوم هـذه الجهات بتحديـد المعاييـر الفنيـة والترخيـص لتقديـم الأنشـطة المعنيـة بقطاعهـا. كمـا تكـون هـذه الجهـات المسـؤولة عـن الاسـتراتيجيات القطاعيـة وعـادة مـا ترصـد دوراً واضحـاً للمنظمـات غيـر الربحيـة لتحقيـق المسـتهدفات القطاعيـة.

أ. تضميـن الاسـتراتيجيات القطاعيـة مسـتهدفات خاصـة بنمـو حجـم وأثـر المنظمـات غيـر الربحيـة التابعـة للقطـاع.

ب. قيـام جهـات الإشـراف الفنـي بإنشـاء مؤسسـة أهليـة تتولـي عمليـات تقديـم المنـح وبنـاء القـدرات للمنظمـات غيـر الربحيـة الواقعـة تحـت إشـرافها.

جهات الإشراف المكاني

وهـي وكالات التنميـة فـي إمـارات المناطـق وهيئـات تطويـر المـدن والمناطـق والمحافظـات والمسـؤولة عـن الإشـراف المكانـي للمنظمـات غيـر الربحـي، حيـث تسـعى هـذه الهيئـات إلى تنميـة المنظمـات غيـر الربحيـة فـي نطـاق إشـرافها المكانـي بمـا يدعـم جهـود التنميـة الحضريـة المسـتدامة ويعـزز مـن أدائهـا.

أ. تضميـن اسـتراتيجيات تطويـر المـدن والمناطـق والمحافظـات مسـتهدفات خاصـة بنمـو حجـم وأثـر المنظمـات غيـر الربحيـة داخـل النطـاق المكانـي.

ب. إشـراك المنظمـات غيـر الربحيـة فـي عمليـات التخطيـط الحضـري وإدارة الأثـر الاجتماعـي للمنظمـات غيـر الربحيـة، بحسـب دليـل سياسـات تقويـم الآثـار الاجتماعيـة والبيئيـة للتنميـة الحضريـة المسـتدامة الصـادر عـن مؤسسـة الملـك خالـد (2022م). (انظـر الملحـق)

03 تحديث نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ليصبح نظاماً للمنشآت غير الهادفة للربح، دعماً لتوسيع القطاع غير الربحي ليشمل:

- الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- المنظمات غير الربحية الصغيرة ومتناهية الصغر
- الهيئات المهنية
- الأندية غير الربحية
- جمعيات التخصصات العلمية والصحية

04 تحفيز منشآت القطاع الخاص على تمويل الأنشطة غير الهادفة للربح من خلال قواعد تنظيمية لعملية خصم تبرعات المكلفين من مقدار الزكاة الواجب تحصيلها:

أ. إضافة مادة ضمن مشروع نظام جباية الزكاة الجاري دراسته، بما يضمن السماح للمكلفين لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك باستقطاع نسبة من زكاتهم للجمعيات الخيرية مباشرة

ب. إصدار قواعد تنظيمية لتطبيق آلية السماح للمكلفين باستقطاع نسبة من زكاتهم للجمعيات الخيرية مباشرة، على غرار القرار الوزاري الصادر باعتماد قواعد عدم خضوع المكلف المملوك لوقف لجباية الزكاة، تضمن:

- آليات الحوكمة اللازمة لمنع تضارب المصالح بين المكلفين والجمعيات الخيرية
- تقديم رخصة للجمعيات الخيرية تتيح لها تلقي الزكاة من المكلفين
- تنظيم عملية التحقق من تلقي الجمعية للزكاة وما يثبت صرفها لمستحقيها خلال العام المالي محل الإعفاء، وحصولها على درجة عالية في تقييم الحوكمة
- أن لا يزيد المبلغ الذي أعفي عنه المكلف عن (20%) من الزكاة الواجب جبايتها
- أن لا يزيد المبلغ الذي تتلقاه الجمعية المرخصة عن (50%) من مجموع مواردها المالية

05 قيام المركز الوطني للتخصيص بإصدار مبادئ توجيهية استرشادية لعملية تخصيص وتحول الأصول الحكومية المستهدفة بالتخصيص للنموذج غير الربحي

بحيث تشمل تلك المبادئ القواعد والضوابط اللازمة لضمان الانتقال الكامل والسلس لنموذج التشغيل غير الربحي؛ بما في ذلك عدم وجود تضارب للمصالح بين الكيان غير الربحي (الطرف الخاص) والجهة الحكومية المشرفة على القطاع المستهدف بالتخصيص، واستقلال الذمة المالية والقرارات الإدارية والشخصية الاعتبارية للكيان غير الربحي.

آفاق
القطاع غير الربحي

والله الموفق،،،

مـلـحـق

مقترح مؤسسة الملك خالد حول المعايير الوطنية الاجتماعية والبيئية لمشاريع التطوير الحضري العمرانية

انطلاقـاً مـن أهـداف رؤيـة المملكـة 2030 فـي بنـاء مجتمـع حيـوي ووطـن طموح، وخصوصاً الأهداف الخاصة بتمكين حياة عامرة وصحية عبر الارتقاء بجـودة المـدن السـعودية وضمـان الاسـتدامة البيئيـة (مـن خـلال الحمايـة مـن الأخطـاء الطبيعيـة، وتحسـين المشـهد الحضـري، والارتقـاء بجـودة الخدمـات المقدمـة فـي المـدن)، وتعزيـز فاعلـة الحكومـة عبـر التفاعـل بشـكل فعـال مـع المواطنيـن (مـن خـلال الشـفافية وقنـوات التواصـل والتجـاوب مـع ملاحظـات العمـلاء وإشـراك المنظمـات غيـر الربحيـة)، وتمكيـن الشـركات مـن المسـاهمة الاجتماعيـة. واسترشـاداً بالتجـارب الدوليـة الناجحـة التـي يمكـن لتبنيهـا بـأن يسـاهم في ريـادة المملكـة فـي مجـال تقييـم وإدارة الآثـار الاجتماعيـة والبيئيـة فـي مشـاريع التنميـة الحضريـة، يمكـن للجهـات الفاعلـة فـي مجـال التنميـة الحضريـة أن تلتـزم بعـدد مـن المعاييـر الوطنيـة التـي تناسـب مجتمعنـا المحلـي وقيمنـا الوطنيـة وتسترشـد بأفضـل الممارسـات الدوليـة، ومنهـا:

المعيار الأول

إعداد وثيقة تقييم للآثار الاجتماعية والبيئية

تتكون من إجراء تحليل وتصنيف للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية ذات العلاقة بالمشاريع الحضرية، من خلال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على السكان، وحصر السكان والمساكن المتوقع تأثرها بنطاق المشروع والمناطق المحيطة به، وتفهم احتياجاتهم وأوضاعهم وحالاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وحصر ودراسة الآثار المتوقعة من عمليات التنمية عليهم وعلى مصادر العيش المعتادة لديهم، والبيئة الطبيعية من حولهم، وتلمس احتياجات الفئات الأقل حظاً بينهم مثل الأسر الأقل دخلاً، والمرأة، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة.

ويتم بناءً على تقييم الجانب الاجتماعي إعداد خطة لإدارة الأثر الاجتماعي كما ورد في المعيار الثاني. ويتم بناء على تقييم الجانب البيئي الحصول على "شهادة الالتزام البيئي" من المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي كما ورد في المعيار السادس.

المعيار الثاني

إعداد خطة لإدارة الأثر الاجتماعي

قائمة على مبدأ التجنب والتقليل والحد من الأضرار على المجتمع المحلي، وخصوصاً مبدأ تفادي اللجوء إلى نزع الملكيات أو نقل السكان وإعادة توطينهم قدر الإمكان. وفي حال الضرورة، يتم التقليل والحد من المناطق المأهولة، وتخصيص آليات عادلة للتعويض عن الأصول (عملاً بمبدأ التعويض القائم على تكلفة الاستبدال) والاستثمار في خلق الفرص الاقتصادية للسكان المنقولين والمجتمعات المستضيفة لهم. كما تحتوي الخطة على مشاريع تنموية موجهة للسكان المشمولين بالأثر الاجتماعي من المشروع مثل الإعانات الاجتماعية، والإسكان التنموي، والقروض الإنتاجية، وفرص التدريب وبناء القدرات والتوظيف (وخصوصاً في الوظائف المتوقع خلقها نتيجة التنمية الحضرية)، واستثمارات إضافية في الخدمات الصحية والاجتماعية والتنموية مثل الطفولة المبكرة والتعليم. ويلزم من ذلك متابعة حالة السكان بعد نزع الملكيات، والتعامل مع التحديات التي تواجههم لاحقاً، واستهداف أن يكون حالهم بعد المشروع الحضري أفضل من حالهم الاجتماعي والاقتصادي قبله، أو على الأقل أن تستمر كما كانت قبل المشروع.

المعيار الثالث

تبني آليات المشاركة المجتمعية

خلال كافة مراحل المشروع، بدءاً من التخطيط التشاركي وحتى التنفيذ والتسليم. بحيث يتم إشراك المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية بشفافية وفعالية في المراحل المختلفة، وتبني ممارسات الشفافية والإفصاح والتواصل المستمر مع السكان عن مراحل وخطط المشروع وآثاره على المجتمع والبيئة، ومراعاة توافر حد أدنى من المساكن ميسورة التكلفة في مخططات المشروع.

المعيار الرابع

وضع ضمانات لحماية المجتمع والبيئة من المخاطر الصحية والتلوث والضوضاء

وإدماج اعتبارات السلامة والمأمونية للعاملين والموظفين والمتعاملين والسكان المتأثرين والمجاورين لموقع المشروع. بحيث يتم مراعاة اشتراطات الصحة والسلامة المهنية، وسلامة الطرق والبنية التحتية، ووضع خطط لتفادي تعرض المجتمع المحلي للمواد الخطرة أو تلوث الهواء والماء والتربة. وكذلك وضع خطط قائمة على دراسة المخاطر تراعي إدارة التأهب والاستجابة للكوارث والطوارئ البيئية والصحية.

المعيار الخامس

وضع ضمانات للمحافظة على الموروث الثقافي

والتراث المحلي المادي وغير المادي، بما يضمن حصر وتوثيق وتفادي الآثار السلبية على الأصول ذات القيمة الثقافة، وتعزيز حضورها ودورها في مشروع التنمية الحضرية المزمع إقامته.

المعيار السادس

وضع ضمانات للمحافظة على البيئة والتنوع الإحيائي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والأصول

من خلال تبني معايير التنمية المستدامة في استهلاك الطاقة، والتصميم المستدام، وزيادة الكثافة العمرانية، وتقليل الضغط على الموارد والبنية التحتية، والمحافظة على الحياة الفطرية البرية والبحرية، ومراعاة أن يترك المشروع أثراً إيجابياً على الطبيعة والبيئة من حوله من خلال إعادة التأهيل البيئي وإدماج آليات التنمية النظيفة التي تحقق هدف المملكة من الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060 م. ولتنفيذ هذا المعيار يجب الحصول على "شهادة الالتزام البيئي" من المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، عملاً بنظام البيئة، واللائحة التنفيذية للتفتيش والتدقيق البيئي، التي تلزم أي مشروع أو منشأة صناعية أو تجارية أو خدمية أو أعمال أو غير ذلك من الأنشطة التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرات بيئية بتقديم "دراسة التدقيق البيئي" التي تشمل نتائج فحص موضوعي ومنظم ودوري وموثق للعمليات التشغيلية من أجل التحقق من استيفاء الاشتراطات والضوابط والمقاييس والمعايير البيئية وتحسين الالتزام والأداء البيئي.

برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد
مؤسسة الملك خالد 2023

@KKFadvocacy

www.kkf.org.sa